

مشكلة معيار المعنى في فلسفة الوضعية المنطقية

المدرس المساعد
بوعلي مبارك
الجمهورية الجزائرية - تبسة
Dr.mebarek@gmail.com

المدخل:

إن الدارس لفلسفة الوضعية المنطقية Positivisme Logique أو التجريبية المنطقية Empirisme Logique التي تعد أشهر اتجاهاتها الفلسفة التحليلية جميعا يلاحظ أنه انصب اهتمام فلاسفتها على تحليل اللغة ووضع معيار لتمييز وتحديد المعنى فيها وتوضيح المشكلات الفلسفية بمعنى الكلمة هو الذي يشكل مهمة العمل الفلسفي وهذا المعيار هو ما يسمونه معيار التحقق Critérium De Vérification، والذي مفاده أن معنى القضية يتحدد بواسطة تحقيقها، ويتم تحقيق معنى القضية بواسطة الملاحظة التجريبية وبما أن قضايا الميتافيزيقا Métaphasique لا تخضع للتحقيق التجريبي⁽¹⁾ فإنها ستكون قضايا بلا معنى، وعلى أساس ذلك يكون المقصود من المعنى، هو المعنى الحسي الإخباري، أو الجانب المنطقي الرياضي الذي يتحدد معناه في إتساقه مع ذاته لا غير ومن ثمة فإن المعنى لا يمكن أن تكون له مقاصد ذهنية أخرى.

تلك كانت وجهة نظر أعضاء الوضعية المنطقية في ما يخص مسألة تحديد، ووضع معيار للمعنى في اللغة، لتمييز بين ما له معنى، وما ليس له معنى، وهنا لا يمكن لأي أحد أن يتجاهل أبدا هذا الجانب المهم، والايجابي الذي قام به الوضعيون المناطقة في المجال العلمي، والمنطقي واللغوي، بل يمكن أن نقول، أن لهم مساهمات جمة في تطوير هذه الميادين، وتطهيرها من النظريات الخاطئة والوهمية، وبذلك يكونوا قد أدوا خدمة جليلة للفكر الفلسفي، تلك الخدمة التي تتمثل في حصر وظيفة الفلسفة في التحليل المنطقي للغة العلم، ومن ثمة توضيح وتدقيق اللغة في هذا المجال.

ولعل هذا ما عبر عنه "ريشنباخ" في قوله ((إن هذا التحديد والتضييق لمهمة الفلسفة



وقصرها على تحليل لغة العلم، ثورة جديدة، قامت بها الفلسفة العلمية الجديدة، ضد اختراع المذاهب الفلسفية، وأن اهتمام الفلسفة بالتحليل سيمكنها من مغادرة المستوى الانطولوجي، والبحث لها عن مكان داخل المستوى اللغوي، ومن ثمة تجعل تعبيراتها أكثر دقة قصد إزالة كل غموض^(٢).

ولكن رغم هذه الإيجابيات التي حققها أعضاء الوضعية المنطقية في حصرهم لمهمة الفلسفة في تحديد، وتدقيق اللغة، وبالضبط لغة العلماء وتوضيحها، ومن ثمة تحديد المعنى في اللغة، وفق معيار التحقق، تبقى دعواهم هذه التي عبر عنها "ريشنباخ" صراحة فيما سبق، مضيق للحياة المعرفية، ومقصية للتفلسف، ومن ثم فهذا المجال لا يخلو من ثغرات منطقية، قد تصل إلى درجة تلك الثغرات التي وجدوها في النظم اللغوي الفلسفي الذي بينه خاصة "كارناب" "R. Carnap" ولعل ما جاء في منطوقهم النقدي للخطاب الفلسفي المحول للفلسفة إلى منطق للعلم، يبين مدى الخلط بين طبيعة الفلسفة، وطبيعة العلم، ذلك أن الفلسفة حديث نوعي، ومنطق العلم حديث نوعي آخر، فإذا كانت الفلسفة منطقاً للعلم، فهذا يعني نهايتها^(٣).

هذه نتيجة من بين نتائج ترتبت على نظرية التحقق في المعنى، عند أصحاب الوضعية المنطقية، ولذلك واجهت هذه النظرية إعتراضات قوية من داخل أعضاء الوضعية المنطقية، انصب بعضها على منطوق معيار التحقق ذاته، إذ ذهب بعضهم إلى أن عبارة المعيار ليست علمية يمكن التحقق منها، ومن ثمة يمكن رفض المعيار على أساس أنه خال من المعنى، فكيف يكون معيار المعنى بلا معنى؟.

وهناك اعتراض آخر ينصب على طبيعة الكائنات التي ينطبق عليها المعيار، هل هي الجمل أم القضايا أم العبارات؟ فلو أخذنا الجمل أولاً لوجدنا أن هناك صعوبة في النظر إلى الجمل بوصفها صادقة، أو كاذبة، ومن ثمة كونها قابلة للتحقيق أو غير قابلة للتحقيق، لأن الجمل تستعمل لقول شيء صادق في مناسبة، وكاذب في مناسبة أخرى، مثل الجملة (إنها تمطر) التي قد تكون صادقة الآن وكاذبة بعد قليل، ومن ثمة فإن كلامنا عن منهج التحقق للجمل لا معنى له^(٤).

حاول أنصار نظرية التحقق التغلب على هذه الصعوبة، فقدموا مصطلحا آخر هو ذو معنى، وهنا لا يجدي أن نطبق هذا المعيار على القضايا طالما أن القضايا بحكم تعريفها، تكون صادقة أو كاذبة، وما يكون صادقا أو كاذبا لا يكون خاليا من معنى، وبالتالي يجد أعضاء الوضعية المنطقية أنفسهم أمام معضلة، فإما أن يكون المعيار حول الجمل، وبالتالي لا يمكن طرح السؤال (هل هي صادقة؟)، وإما أن يكون حول القضايا وبالتالي لا يمكن طرح السؤال (هل هي ذوات معنى؟). وخلاصة ذلك أن هذا المعيار إما أنه غير ضروري أولا سبيل إلى تطبيقه^(٥).

وفضلاً عن هذه الاعتراضات الداخلية عن نظرية التحقق في المعنى، هناك اعتراضات من خارج أعضاء الوضعية المنطقية اعتبرت هذا المعيار بمثابة إيديولوجيا "Ideology" وفي هذا الصدد يذهب "لويس فاكس" "Louis vax" إلى أن معيار التحقق هذا الذي يرفعه الوضعيون للتمييز بين ما هو علم، وما هو فلسفة، معيار إيديولوجي، بمعنى أنه لا يؤيده العلم، فهو مبدأ صنع بإملاء من مقتضيات فلسفية مذهبية، والوضعيون المناطقة يتمسكون به لا على أساس أنه معيار علمي، بل على أساس أنه قاعدة وضعت للتمييز بين ما يريدون قبوله من قضايا، وما لا يريدونه^(٦) هذا البعد الإيديولوجي الذي يراه البعض في فلسفة الوضعية المنطقية، هل هو فعلاً موجود أم لا؟ لا يمكن أن نتطرق له في هذا المقال وبالتالي سنركز على النقد الذي يعتبر هذا المعيار علمي، ويتناوله تناولاً استيمولوجياً وأهمها تلك التي وجهها "كارل بوبر" "K. popper"، فقد رفض "بوبر" موقف الوضعيين من رفض الميتافيزيقا، إذ من خلال انتقاده لمعيار التحقق حاول تبين أن الفلسفة الوضعية فلسفة هشّة وساذجة، ولذلك اقترح معيار التكذيب "Falsification" لسد الفجوات التي يتركها معيار التحقق التجريبي، ومن ثمة إعطاء معنى آخر للغة.

لذلك سنتناول في هذا المقال تلك المشكلات التي يطرحها معيار التحقق في تحديد وإعطاء معنى للغة، ومن ناحيتين، داخلية، ونقصد بها الاختلافات التي نلمسها بين أعضاء الوضعية المنطقية، أي الانتقادات الذاتية التي كان يمارسها هؤلاء الفلاسفة فيما بينهم وخارجية ونقصد بها الانتقادات التي تعرضت لها نظرية التحقق في المعنى من خارج فلاسفة الوضعية المنطقية، وما هو البديل لذلك؟ أي ما هو المعيار الأنسب والأحسن لتحديد معنى

اللغة؟ وهذا ما سنلاحظه عند "فتجنشتاين" في أعماله المتأخرة، كل ذلك سنتناوله في العناصر الآتية.

أولاً: النقد الداخلي: صعوبات تواجه معيار التحقق في المعنى:

المقصود بالنقد الداخلي هنا هو تلك الصعوبات، والشكوك التي أثارها فلاسفة من داخل الوضعية المنطقية لأن الجزء الأكبر من التاريخ الأخير للوضعية المنطقية، قد كرس في مجهودات، بل ومحاولات مستميتة لتفكيح، بل وفي بعض الأحيان لتغيير جوهر في صياغة معيار التحقق، أي لم تكن هذه المجهودات، أو التعديلات التي سعوا إلى إدخالها مرتبطة، ارتباطاً وثيقاً بسهام النقد التي وجهها أولئك الخصوم، الذين ناصبوا العداء للبرنامج الكامل للوضعية المنطقية، وبالتالي سنركز في هذا العنصر على هذا النقد الداخلي لأعضاء الوضعية المنطقية^(٧).

ولتوضيح المشكلات التي تعترض معيار التحقق في المعنى نقارن بين الأسس التي تقوم عليها أقوال الفلاسفة الميتافيزيقيين، وأقوال الفلاسفة الوضعيين، لذلك نجد أن أولى المقدمات التي يعتمد عليها الميتافيزيقي هي الحديث بصفة عامة عن "الحدس" "Intuitou" واستنتاج المعرفة من قضايا بشكل حدسي، مستغنياً عن المصادر الحسية، أما الأسس التي يعتمد عليها الوضعاني فهي الرجوع إلى الواقع الحسي المتمثل في اتخاذه معياراً لتحديد معنى اللغة وبالتالي، تأسيس لغة منطقية تعتمد بشكل نهائي على ما سماه "كارناب" (قضايا بروتوكولية) تجعل التأمل الميتافيزيقي مستحيلاً.

كما تجعل من قضايا الميتافيزيقي بلا معنى، فإذا كانت تلك وجهة نظر أعضاء الوضعية المنطقية في الأسس التي تقوم عليها لرفض الميتافيزيقي، فهل هذا يعني خلو برنامجهم من أية ميتافيزيقي؟

إن الاستناد إلى العلم ذاته، وإلى لغته، وإلى المنطق المعاصر يؤدي بنا إلى وجود اعتراضين خطرين ضد نظرية التحقق في المعنى هما:

١- أن معيار التحقق في المعنى قد يؤدي إلى استبعاد العلم ذاته، أي أن قضاياها غير قابلة للتحقيق.

٢- ثم الاعتراض الثاني هو ما هو معيار المعنى لمعيار التحقق ذاته؟ إذا كنا نعلم أنه غير قابل للتحقيق، فإذا كان معيار المعنى بلا معنى، هذا يعني أن ما بني عليه بلا معنى.

ولتوضيح الاعتراض الأول نستند إلى معطيات العلم، وذلك لما بينه العلم المعاصر من تعقد المادة الطبيعية، وبالتالي عجز القدرة البشرية، وما أنتجت من تقنيات عن الإمام بجزئيات هذا العلم المتشابه في علاقاته، وعقله، ومعلوماته فكيف يمكن تقرير إمكانية التحقق الحاسم من طبيعة المادة ومكوناتها (ذرة Atome، نواة Nucleus، إلكترون Electron، نيوترون Neutron، بروتون Proton) ❖. (٨)

ويقدم الباحث في العلم المعاصر اكتشافات جديدة في هذا الصدد من حين لآخر، بحيث لا يستقر على نظرية إلا ويأتي ما يعدلها أو يفندها، لذلك التحقق ممكن في هذا المجال الطبيعي المعقد، ولكن في حدود النتائج الاحتمالية.

والسبب الذي من أجله لا يمكن للقضية التجريبية أن تتضمن الصدق المطلق، إن أيدتها الخبرة، هو أنه يندرج تحتها عدد لا متناه من الأمثلة الجزئية، منها ما كان في الماضي ولم يقع تحت خبرتنا، ومنها قائم في الوقت الحاضر، ولكنه لم يقع تحت خبرتنا ومنها ما لم يقع في خبرتنا بعد لأنه في مجهول المستقبل^(٩).

وعليه لكي نستبعد الميتافيزيقا بحجة عدم قابلية قضاياها للتحقيق، يتطلب أن نكون قادرين على أن نستشهد بوضوح على العلم ذاته، ذلك العلم الذي يعتمد على معيار التحقق، فإذا كان من الصعب الاستعانة بهذا المعيار في إثبات أو تكذيب نظريات العلم، فكيف نستبعد الميتافيزيقا لنفس السبب؟.

ولعل "كارناب" يقر بهذه الحقيقة، أو هذه الصعوبة التي تواجه معيار التحقق في المعنى في قوله ((تعارضنا واحدة من المشكلات الرئيسية في مناهج العلوم، ألا وهي كيف يمكننا أن نحصل على نوع المعرفة التي سوف نبرر بها تقريرنا لقانون نظري؟، ربما يمكننا تبرير قانون تجريبي عن طريق إجراء ملاحظات لوقائع جزئية، ولكن عند تبريرنا قانونا نظريا، لا يمكننا أن نجري ملاحظات قابلة للمقارنة لأن الكيانات المستدل عليها في القوانين النظرية لا تخضع للملاحظة))^(١٠).

ويؤكد كلامه هذا بوضوح في موضع آخر فيقول ((تتعامل قوانيننا النظرية بصفة خاصة مع سلوك جزئيات لا يمكن رؤيتها، ومن ثم كيف نستنبط من مثل هذه القوانين قانوناً عن خواص يمكن ملاحظتها، مثل ضغط، أو حرارة غاز، أو خواص موجات صوتية، تمر من خلال غاز؟ إن القوانين النظرية تشمل فقط على حدود نظرية، وما نبحت عنه هو قوانين تجريبية مشتملة على حدود يمكن رصدها، ومن الواضح أن مثل هذه القوانين لا يمكن اشتقاقها دون أن يكون لها شيء آخر معطى بالإضافة إلى القوانين النظرية))^(٣).

أما الاعتراض الثاني، فقد أشرنا إليه سابقاً خاصة في اعتبار "فتجنشتاين" لقضايا "الرسالة" مجرد سلم نصعد عليه، وسنحاول في العناصر الآتية توضيح الاعتراضين السابقين بشيء من التحليل أكثر.

١- النظريات العلمية وقواعد المطابقة:

يتضح من خلال الاعتراض الأول أن "كارناب" يميز بين نوعين من القوانين، النوع الأول القوانين التجريبية، والنوع الثاني القوانين النظرية، أما القوانين التجريبية، هي تلك القوانين التي يمكن إثباتها بشكل مباشر، عن طريق الملاحظات التجريبية وغالباً ما يستخدم المصطلح، يمكن ملاحظته أو يمكن رصده "Observable" للإشارة إلى أية ظاهرة يمكن رصدها بشكل مباشر، ولذلك يمكن القول أن القوانين التجريبية هي تلك القوانين التي تدور حول الملاحظ أو المرصود^(١١).

ويفرق "كارناب" بين الفلاسفة والعلماء في استخدامهم لمصطلح (ما يمكن رصده) و (ما لا يمكن رصده) فالفيلسوف يعطي معنى ضيق جداً لهذا المصطلح، أي يطلقه على خواص مثل (أزرق، صلب، حار... الخ) وهذه الخواص تدرك بشكل مباشر عن طريق الحواس أما بالنسبة للعالم فإن للمصطلح معنى أوسع من ذلك بكثير، فهو يعني عنده أي كمية يمكن قياسها بطريقة مباشرة، والعالم أدق من الفيلسوف في نظر "كارناب" لأن الفيلسوف قد لا يهتم بدرجة حرارة الشيء الملاحظ، أو بوزنه، لأنه ليس ثمة تصور حسي مباشر لمثل هذه المقادير، أما العالم فيمكنه ملاحظة هذين المقدارين أو قياس ذلك بوسائل معينة إذا كان ذلك ممكناً خاصة فيما يخص الأجسام الكبيرة "Macroscopic" أما الأجسام الدقيقة "Microscopic" مثل الذرة، والإلكترون، فإن الأمر يصبح أكثر تعقيداً.

ومن هنا فإن المسألة هي أن هناك استمرارية، تبدأ من ملاحظات حسية مباشرة، وتتقدم إلى ما هو أعقد منها بشكل كبير، أي إلى طرق ملاحظة غير مباشرة.

ومنه فإن القوانين التجريبية هي تلك القوانين التي تشمل إما على أشياء يمكن رصدها بشكل مباشر عن طريق الحواس، أو هي تلك التي يمكن قياسها بوسائل تقنية بسيطة نسبياً ويطلق على مثل هذه القوانين اسم تعميمات تجريبية، لأنها تبدأ من ملاحظات وقياسها وتنتهي إلى تعميم النتائج^(١٢).

وتستخدم هذه القوانين لتفسير وقائع ملاحظة، وللتنبؤ بحوادث يمكن ملاحظتها في المستقبل.

أما النوع الثاني من القوانين، وهي تلك التي أطلق عليها اسم القوانين النظرية، وتسمى أيضاً في بعض الأحيان قوانين مجردة أو إفتراضية وهي تتعلق بقول كارناب ((بكيانات معينة كالجزئيات، والذرات، والالكترونات، والبروتونات والمجالات الكهرومغناطيسية وأشياء أخرى لا يمكن قياسها بوسائل بسيطة ومباشرة))^(١٣).

والآن لابد من أن نبحث مع "كارناب" عما يحقق أو يكذب القوانين النظرية أي كيف يمكننا أن نحصل على نوع المعرفة التي سوف نصوغ بها تقريرنا لقانون نظري لأن القانون التجريبي يمكن تصويغه عن طريق إجراء ملاحظات لوقائع جزئية، ولكن عند تصويغنا قانوناً نظرياً، لا يمكننا أن نجري ملاحظات قابلة للمقارنة لأن الكيانات المستدل عليها في القوانين النظرية لا تخضع للملاحظة.

حاول "كارناب" ومعه العديد من فلاسفة العلم أن يضع مجموعة من القواعد التي تربط الحدود النظرية بالحدود التي يمكن ملاحظتها، والمثال الآتي ذكره "كارناب" ومعه العديد من فلاسفة العلم ((إذا كان ثمةذبذبة اليكترو مغناطيسية لتكرار معين إذن لكان ثمة لون أزرق يمكن ملاحظته بشكل متدرج)) ويعتقد أننا نرى هنا شيئاً ما يمكن رصده مرتبطاً بعملية ميكروسكوبية لا تخضع للملاحظة، ويطلق على هذا النوع من القواعد اسم قواعد المطابقة Correspondance Rules^(١٤).

يقول "كارناب" ((ولقد وضع العديد من المؤلفين مسميات مختلفة لهذه القواعد فأنا

أدعوها قواعد المطابقة، أما "نورمان كامبل" N.Cambell فيتحدث عنها بوصفها قاموس، لأن قواعد تربط حدا في مصطلح بحد في مصطلح آخر، كما أن استخدام القواعد يكون شبيها باستخدام قاموس فرنسي - إنجليزي - فإذا أردت أن تعرف معنى الكلمة الفرنسية "Cheval" فإنك تبحث عنها في القاموس وتجد أنها تعني حصان "Horse")^(١٥) وعلى الرغم من أن الأمر ليس بمثل هذه البساطة عندما يتعلق باستخدام مجموعة من القواعد لربط لا مرصودات، بمرصودات، إلا أنه شبيه بذلك مما يجعل قاموس "كامبل" ضمن الأسماء المقترحة لمجموعة القواعد، ولقد سعى "كارناب" وجملة من فلاسفة العلم تزويد مجموعة القواعد بوسائل لتعريف الحدود النظرية، في حين نجد أن العكس تماما هو الصحيح، إذ أن الحد النظري لا يمكن تعريفه أبدا على نحو واضح، عن طريق حدود خاضعة للملاحظة، في حين يمكن تعريف ما يخضع للملاحظة في حدود نظرية.

ويعطينا "كارناب" مثال على ذلك بقوله ((إننا نعرف الحديد مثلا بوصفه عنصرا يحتوي على أجزاء بلورية صغيرة فيها ترتيب معين، ولكل ذرة وضع نسبي لجسيمات نموذج معين، إذن من الممكن أن نعبر في حدود نظرية عما يعينه الحد المرصود حديد وليس العكس غير صحيح))^(١٦).

ومن ثمة يرى "كارناب" أننا لا نجد إجابة شافية على السؤال (ما هو الإلكترون على وجه التحديد)، لأنه يعد من الأسئلة التي يوجهها دائما الفلاسفة للعلماء، وهم يطلبون من العالم الفيزيائي هنا أن يخبرهم عما يعنيه تماما من (الكهرباء والمغناطيس، والجاذبية والجزء) فإذا شرحها الفيزيائي في حدود نظرية، نجد أن الفيلسوف سوف يخيب أمله ويعلق عليه فيما يقول "كارناب" بقوله ((إنني لا أعني هذا على الإطلاق، وإنما أريدك أن تجربني في لغة عادية ما تعنيه من تلك الحدود))^(١٧).

لأن الفيلسوف فيما يقول "كارناب" في بعض الأحيان يؤلف كتابا يتحدث فيه عن الأسرار الكبرى للطبيعة، ويصرح قائلا لم يتمكن أحد حتى الآن، وربما لن يتمكن أحد على الإطلاق من أن يقدم لنا إجابة شافية على السؤال (ما الكهرباء؟) ومن ثمة تظل الكهرباء واحدة من الأسرار الكبرى للعالم والتي يستحيل معرفتها للأبد^(١٨).

والحقيقة أنه ليس ثمة سر، هنا وإنما توجد فقط مسألة تم التعبير عنها بشكل موجز غير مناسب، ولا ينبغي أن نطلب تعريفات في طبيعة الحالة نعجز عن الإتيان بها، فإذا كان ثمة طفل لا يعرف ما هو (الفيل)، وطلب منا تعريفه لأمكننا أن نعرفه بأنه حيوان ضخم له أذنان كبيرتان وخرطوم كبير، بحيث يتمكن الطفل من أن يفهم ويميل إلى الاعتقاد بأن العالم ينبغي أن يكون قادرا على أن يعرف الحدود النظرية بطريقة مماثلة، ولكن هذا غير ممكن لأنه ليس ثمة وسيلة يمكن للعالم بها أن يطلعنا على صورة الكهرباء، ويرى "كارناب" أن نسق المسلمات في الفيزياء، لا يمكن أن ينزل إنعزالا كاملا عن العالم كما هو الحال في النظريات الرياضية كما نجد ذلك في النسق الذي طوره "دافيد هيلبرت" "D.Hilbert" (١٨٦٢-١٩٤٣) لأن المفاهيم الأساسية التي وضعها (لنقطة، والخط والسطح) يمكن أن تطلق عليها أيضا اسم (فئة ألفا)، و(فئة بيتا)، و(فئة قاما) ولا ينبغي أن نضلل بكلمات مثل نقطة، وخط، ونعتقد أن معناها هو ذلك المعنى المعتاد، ومن ثمة تصبح حدود نسق البديهيات غير واضحة.

وثمة ينبغي أن نفسر الحدود (إليكترون، مجال) بمساعدة قواعد المطابقة التي تربط الحدود بالظواهر التي يمكن ملاحظتها وهذا التعبير غير كامل بالضرورة لأنه دائما غير كامل فهو يترك النسق مفتوحا، ليكون في الإمكان إضافة قواعد جديدة للمطابقة^(١٩).

ومما سبق يمكننا أن نصل إلى نتيجتين على جانب كبير من الأهمية هما:

الأولى: كان الوضعيون يشترطون أن تكون العبارة ذات المعنى مستتبطة من فئة محددة من العبارات الملاحظة (عبارات البروتوكول)، ولقد اتضح الآن أن ثمة قضايا نظرية غير محدودة لا يمكن أن تخضع للملاحظة، وإنما تستتب منها قضايا ملاحظة (عن طريق قواعد المطابقة)، وهي لا تقدم تفسيراً كاملاً للظواهر، وإنما تظل الظواهر نسقا مفتوحا، ومن ثمة يمكن إضافة قواعد مطابقة جديدة^(٢٠).

ويعتبر هذا النسق لقضايا البروتوكول التي جاء بها "كارناب"، و"اتونيرات" بوصفها لغة فيزيائية أي لغة للعلم، وكذلك الحكم على كائنات نظرية أي غير قابلة للملاحظة الحسية بالوجود والمعنى، وهذا منافي لمعيار التحقق في المعنى الذي يعطي للغة معنى حسي واقعي.

والثانية: إذا قلنا بالنتيجة الأولى، إذن لكان علينا أن نستتب العبارات الملاحظة من

العبارات التي يمكن تكذيبها بواسطة تكذيب مباشرة لعبارة ملاحظة واحدة على الأقل، وهذا هو معيار تمييز عبارة امبريقية من الأنواع الأخرى للعبارات، كالعبارة الميتافيزيقية مثل (كل شيء مركب من جوهر)، فهي لا تخضع للملاحظة، وهي حاملة للكيفيات التي تلتصق بالجوهر وهذا هو الممكن تكذيبه بالملاحظة، فلا يمكن للمرء أن يؤكداه بقطع النظر عما يمكن أن تكشف عنه التجربة، وذلك لأن أي تقسيم غير محدود على الرغم من انه لا يمكن تحقيقه بشكل كامل فهو يمكن تكذيبه بمثال واحد (وهذا هو المثال المضاد).

ومن ثمة ينقذ هذا المعيار معنى التعميمات غير المحدودة، ولكنه يوقعنا في مشكلة، وهي إذا كنا نناقض تعميم غير محدود، فإننا سنحصل على عبارة وجودية من عبارة غير ملاحظة يمكن استنباطها، ومع ذلك لا يمكن تكذيبها عن طريق الملاحظة، ومن ثمة نصل إلى نتيجة عبثية، ألا وهي أن نفي القضية ذات المعنى تصبح بلا معنى، إذ أن التعميمات غير المحددة لا يمكن أن تتحقق بشكل كامل^(٢١)، وسوف نوضح هذا في العنصر الآتي:

٢. الصلاية المنطقية لمعيار التحقق في المعنى:

من بين المشكلات التي أثارها معيار التحقق في المعنى، كانت المسألة التي أثارها "كارناب" في قوله ((واجهنا اعتراض وهو، وماذا عن قضاياك أنت؟ بناء على وجهة نظركم تصبح كتاباتكم بما فيها هذا الكتاب بلا معنى، لأنها لا هي رياضية، ولا هي إمبريقية يمكن التحقق منها بالتجربة))^(٢٢).

وهذا الإشكال في حقيقته يعود إلى "فتجنشتاين" "Wittgenetein" خاصة في فكرة "رمي السلم" ومعنى هذه الفكرة باختصار هو أن "فتجنشتاين" بعد أن بين أن قضايا الميتافيزيقا بلا معنى وافق على إنتقاد له وهو أن قضاياها أيضا بلا معنى ونجد ذلك في قوله ((أن من يفهمني سيعلم آخر الأمر أن قضاياي كانت بلا معنى، وذلك بعد أن يكون قد استخدمها سلما في الصعود، أي صعد عليها ليجاوزها، بمعنى انه يجب عليه أن يلقي بالسلم بعيدا بعد أن يكون قد صعد عليه وحقق مبتغاه))^(٢٣) وكما هو معلوم أن معيار التحقق أخذه أصحاب الوضعية المنطقية من رسالة "فتجنشتاين" وبالتالي وضع هذا القول أصحاب الوضعية المنطقية في مأزق، فليس من السهل أن نقبل فكرة مفادها أن كلاما مفهوما هو كلام بلا معنى، وانه يجب أن يلقي به ليس من السهل تقبله حتى لو أن صاحبه

هو من دعا إلى ذلك.

وعليه كانت هناك تأويلات مختلفة، بل ومتعارضة حول مشكلة الوضع الحقيقي للاعتراض الذي قال به "كارناب" وكذلك ما قاله "فتجنشتاين" ومنه نجد عدة تأويلات مختلفة ومتعارضة لإنقاذ معيار التحقق في المعنى، ولعل هذا التأويل الذي ذهب إليه "آير" "Ayer" من بين تأويلات عديدة حيث ذهب إلى أن "فتجنشتاين" لم يكن جادا في رفض قضايا الرسالة، وهذا على أساس أن "فتجنشتاين" - في رأيه - جمع بين فكرتين متعارضتين لا يمكن الجمع بينهما، هاتان الفكرتان هما رفضه لقضايا "الرسالة" باعتبارها بلا معنى، وادعاؤه في الرسالة في إحدى تلك القضايا انه وصل إلى حقيقة حل كل المشكلات الفلسفية، هذا يضعنا حسب "آير" أمام أمرين متناقضين لابد من أن نختار احدهما، ونرفض الآخر حيث قال ((علينا أن نختار بين رفضه محتوى الرسالة بلا معنى، وبين ادعاء حيازته للحقيقة، وبالنسبة لي فاني أفضل أن اعتقد انه كان يظن قضايا صادقة))^(٢٤).

إذن موقف "آير" هو أن قضايا الرسالة لها معنى، وما الكلام السابق إلا كلام متناقض يزول بفهمنا لهذا التناقض.

أما بالنسبة "لكارناب" فانه كذلك لم يتفق مع ما ذهب إليه "فتجنشتاين" حول قضايا الرسالة فهو يرى أن قضاياها فيها عدد كبير له معنى، ويصدق ذلك على كل قضايا التحليل المنطقي، وهذا ما جسده في البناء المنطقي للغة، وتفرقة بين السياق المادي، والسياق الصوري، كما سبق أن بينا ذلك، ففي السياق المادي نهتم بالأشياء التي تدل عليها الكلمات وهذا التجسيد لمعيار التحقق، أما في السياق الصوري، فإننا نهتم بالكلمات في ذاتها أي الميتالغة (ما حول اللغة) وهذا يعتبر علاجا مناسباً لموقف "فتجنشتاين" في الرسالة في نظر "كارناب".

وما يمكن أن نصل إليه من خلال ذلك أن هذا الاختلاف مرده إلى عدم وجود معيار ثابت للمعنى كما يدعي أصحاب الوضعية المنطقية للغة أو لتحديد المعنى في اللغة ولعل هذا ما نجده في القراءة الجديدة لمعيار التحقق في المعنى عند "آير" وهذا ما سنحاول تحليله في العنصر الآتي:

٣- التحقق القوي والتحقق الضعيف عند آير:

إن القراءة الجديدة لمعيار التحقق في المعنى عند "آير" والتي كانت نتيجة الاعتراضات السابقة على هذا المعيار، تتمثل في تصنيفه للقضايا إلى صنفين، قبلية "Priori" وتجريبية "Posteriori"، ويرى أن هذين هما كل القضايا ذات المعنى، وأن أي قضية لا تندرج تحت هذا الصنف، أو ذاك، فهي قضية ميتافيزيقية، ومن صفاتها أنها خالية من المعنى^(٢٥).

وبناءً على هذا التصنيف يقول "آير" بنوعين من التحقق:

١- التحقق بمعناه القوي: عندما يمكن إثبات القضية إثباتاً حاسماً.

٢- التحقق بمعناه الضعيف: عندما يمكن التحقق من قضية ما وتكون النتيجة احتمالية.

وهذا يعني أن شكل القضية و مضمونها هو الذي يحدد نوع التحقق فالقضايا القبلية، يمكن التحقق منها بالمعنى القوي، أما القضايا التجريبية فالتحقق منها يتم بالمعنى الضعيف.

ولكن ما هو مضمون هذه القضايا؟ وعلى ماذا تشتمل؟ وتحت أي علم تنتمي؟.

يرى "آير" أن القضايا القبلية هي قضايا لا يتوقف صدقها على تحقيق تجريبي، ولكنها مستقلة عن عالم الخبرة، وذلك لأنها لا تتعلق بعالم الخبرة، وبالرغم من أنه لا يجري على تلك القضايا تحقيق تجريبي فهي صادقة صدقاً مطلقاً^(٢٦) ومنه يعني أنه كلما كان هناك اتفاقاً على مجموعة من الرموز، والإشارات المنطقية والرياضية، فإن القضايا الناتجة عنها يكون صدقها مطلقاً، والخبرة الحسية والملاحظة غير قادرتين على تكذيب تلك القضايا.

وما هو ملاحظ أن "آير" يتفق مع أصحاب الوضعية المنطقية، في أن القضايا القبلية، أو التحليلية ضرورية الصدق، وأنه لا تحققها الخبرة وإنما تتحقق فقط عن طريق الاستخدام الصحيح للرموز، أو الألفاظ المحتواة في تلك القضايا، فمثلاً القضية $(9=3 \times 3)$ يبدو صدقها بالنظر إلى الإعدادات وعلامات الضرب والمساواة وفهم معانيها.

إلا أن القضايا التي تفرد "آير" بالحديث عنها واختلف مع أصحاب الوضعية المنطقية هي القضايا الأولية Basic Propositions وهي نوع من القضايا تستوي مع القضايا القبلية في ضرورة صدقها، وأن تحقيقها تحقيق حاسم، وأن تحقيقها بالمعنى القوي وهي تختلف عن

القضايا القبلية في أنها قضايا تجريبية ويكون تحقيقها عن طريق إتفاقها أو عدم إتفاقها مع الواقع^(٢٧)، ومن أمثلة القضايا الأولية تلك التي تعبر عن إحساسات الأشخاص حين يعلنها هؤلاء الأشخاص مصورين خبراتهم الخاصة بهم مثل قولنا (أرى الآن شيئاً أحمر اللون) (أسمع صوتاً مرتفعاً)، (أنا فرح)، (أحس الجو بارداً)، ونحو ذلك^(٢٨) ويقول آير في ذلك ((يكون التحقق قويا، حين تأتي الخبرة الحسية مدعمة لصدق قضية تدعيها قويا وكاملاً))^(٢٩).

وهذا يعني أن القضية الأولية تتفق مع القضية القبلية في صدقها المطلق وإمكانية التحقق الحاسم، ولكن القضية الأولية ذات مضمون إخباري تجريبي وهي كما قلنا تتضمن إحساسات الأشخاص، في تعبيرهم عن خبراتهم اليومية، فمثلاً يمكن التحقق من قضية محتواها شخص يشعر بوجود ألم في رأسه، فالتحقق هنا حاسم، لأن هذا الشخص، إما أنه صادق في إحساسه هذا أو انه يدعي ذلك، فمن غير المعقول أن يوجد نوع من الغموض، عنده وتكون يده التي يضعها على رأسه هي التي تؤله وليس رأسه، فإنما لدينا هنا ليس قضية أولية فالفرضية انعدام خبرة وقصور في الإدراك، ولكن عندما يكون متزناً ويستخدم الألفاظ استخداماً صحيحاً، مراعيًا قواعد النحو واللغة، ويعبر عن حالته الراهنة من خلال إدراكه لإحساساته وألمه، ففي هذه الحالة تكون القضية التي يقولها قابلة للتحقيق منها وإقرار الحكم يصدقها أو يكذبها بشكل مطلق^(٣٠).

ونلاحظ هنا معنى الاختلاف بين "آير" والوضعين الآخرين، بشأن القضية الأولية فهو يرى أن طريقة تحققها تكون عن طريق اتفاقها مع الواقع، والواقع هنا هو الخبرة الراهنة.

بينما يرجعها الآخرون "ككارناب" و"أتونيراث" مثلاً إلى مقارنتها بعدد آخر من القضايا فإن اتسقت القضية الأولية مع تلك القضايا (وهي هنا قضية البروتوكول)، كانت صادقة وإن اختلفت كانت كاذبة، أي أن العالم الحقيقي في نظرهم هو عالم الألفاظ.

هذا بالنسبة إلى التحقق القوي، أما بالنسبة إلى التحقق الضعيف فانه ينطبق على القضايا التجريبية، وذهب "آير" في ذلك مذهب زملاؤه خاصة "كارناب" و"ريشنباخ" وقال أن القضايا التجريبية لا يمكن تحقيقها إلا بالمعنى الضعيف، وذلك بالرجوع إلى الخبرة الحسية ومدى تطابق القضية مع الواقع الحسي، وصدقها يؤدي إلى نتائج احتمالية ومن أمثلة هذه

القضايا (يتمدد الجسم عند تسخينه)، (كل إنسان فان)، وهذه القضايا لا يمكن أن يكون صدقها يقيني مهما أجرينا سلسلة من الملاحظات والتجارب عليها، لأنه يمكن تكذيبها بوجود حالة واحدة متناقضة لها، وهي "مشكلة الاستقراء" وعليه فأمثال هذه القضايا، يمكن التعامل معها بالاحتمال والترجيح، وهذا ما أيده العلم المعاصر كما بينا ذلك مع الأجسام المتناهية في الصغر في عنصر سابق.

وهذا القول يستند إلى تحليلات العلماء التي كشفت لنا عن صعوبة التنبؤ بيقين تام يصح عن كل حوادث المستقبل ذلك لأن المستقبل قد يكشف لنا عن حالات تؤدي إلى تكذيب النتائج التي توصلنا إليها في الحاضر وهذا يعني كما يقول "إدموند هوسرل" E.Husserl (١٨٥٩-١٩٣٨) أن كل العلوم دخلت في نهاية الأمر في أزمة فريدة من نوعها، أنها أزمة لا تمس العلم المتخصص في نجاحاته النظرية والعلمية، لكنها مع ذلك تهز كل معنى حققته في الأعماق^(٣١).

ومنه ما يمكن أن نلاحظه هو أن موقف "آير" في تفرقه بين التحقق القوي، والتحقق الضعيف وأخذه بالتحقق الضعيف قد جاء نتيجة لنقد من خارج أعضاء الوضعية المنطقية، ولعله نقد "كارل بوبر" في الخبرة التجريبية، التي لا يمكن أن تدلنا على اليقين التام للقضية إذ أن ملايين الشواهد المؤيدة للقضية لا تكفي، وشاهد واحد يكفي لتكذيب الفرض، وإن كل ما يمكن أن تقوم به الخبرة، هو أنها تقربنا أكثر فأكثر من الصدق.

يمكن القول بوجه عام، أن الوضعين رأوا فيما بعد أن من المستحيل أن نحقق صدق القضية تحقيقاً تاماً بالرجوع إلى الواقع، أو معطيات الخبرة المباشرة، وإنما كل ما يمكن الوصول إليه هو تحقق بالمعنى الضعيف، كما نلاحظ أخيراً أن "آير" لم يعد الآن تابعا للوضعية المنطقية، ولا مدافعا عنها، ولم يعد منكرا للميتافيزيقا^(٣٢).

ومن ثمة فإن مقارنة معيار التحقق كمعيار يحدد المعنى في اللغة، لم يمنع من ظهور إعتراضات كثيرة وانتقادات وجهت إلى أنصاره سواء من داخل أعضاء الحلقة كما رأينا مع "آير" مثلاً، وقد يرجع ذلك إلى التطور الذي يطرأ على العلم في حد ذاته، فالتصور الذي يربط واقعية العلم بتحقيق حدوده وإحكامه في التجربة، لا يستطيع أن يدرك التغير المستمر

الذي يطرأ على مكونات اللغة من خلال تطورها وتداولها، فلا توجد تجربة بمقدورها أن تختبر دلالة الحدود، والأحكام بصورة تامة^(٣٣)، ولعل هذا ما عبر عنه "غاستون باشلار" "G.Bachelard" (١٨٨٤-١٩٦١) في قوله أن بنية العلم هي الانفتاح والجدل والنفي وتطور العقل والاستمرارية^(٣٤) فالعلم غير تام الاكتمال.

ويدل رأي "باشلار" هذا على أن العبارات التي لا معنى لها إلى الأبد حسب التصور الوضعي المنطقي لا توجد، فما يعده هؤلاء خال من المعنى، قد يكون في وقت آخر وفي ميدان آخر له معنى، لذا يجب الاعتراف أن المعنى تعكسه نظرة الإنسان المعقدة والمتشابكة، إلى الأشياء بما فيها العالم الطبيعي، وبالتالي فإن اعتماد معيار واحد يؤدي إلى عقم في عملية الكشف، والإبداع أو إلى عجز في تسويق صدق أو كذب معارفنا المتغيرة باستمرار.

وهكذا نجد أن المحاولة التي اضطلع بها الوضعيون المناطقة لصياغة معيار يحدد المعاني في اللغة، ويفصل بين ماله معنى، والخال من المعنى، لم تكن ناجحة تماماً لأن التحقق بالمعنى القوي، والتحقق بالمعنى الضعيف، لا يقدمان لنا اليقين هذا من ناحية^(٣٥) ومن ناحية أخرى عدم وجود حدود فاصلة تماماً بين هذه القضايا خاصة أن العلم المعاصر، أنتج كائنات شبه ميتافيزيقية^(٣٦)، ولعل هذا ما عبر عنه "هنري بونكاريه" "H.Poincaré" (١٨٥٤-١٩١٢) في مقولة لخص فيها أزمة العلم المعاصر وهي أن المادة قد اختفت^(٣٧) بالإضافة إلى أن فكرة الفرضية "Hypothèse" إذا اعتبرناها قضية فالعلم، لا يستطيع أن يثبت صحتها أو فسادها، ولكنها في الوقت ذاته تقدم فائدة كبيرة لتطور العلم، ولا يمكن اعتبارها خالية من المعنى أو ميتافيزيقية^(٣٨).

لذلك نستطيع أن نقول أن نظر الوضعيين المناطقة إلى معيار المعنى، تخلو من التبصر بما تقوم به اللغة من وظائف متعددة، وبما تتطوي عليه بالتالي من تنوع للمعاني بقدر تنوع تلك الوظائف، فاللغة لا تصف الواقع فقط بل تتعدى ذلك إلى التعبير عن مختلف المواقف الإنسانية، وكلها عمليات ذات معنى، والمعنى في هذه الحالات هو نفسه الوظيفة التي تؤديها اللغة^(٣٩).

ومن كل ما سبق يتضح أن وجود الخلافات بين أعضاء الوضعية المنطقية حول معيارهم لتحديد معاني اللغة، تلك الخلافات التي أفرزها التطور العلمي المعاصر، والتي كانت وراء تعديل، وفي بعض الأحيان الاستغناء عن هذا المعيار كما رأينا مع "آير" فإذا كان هذا النقد

الذي تعرض له معيار التحقق في تحديد معنى اللغة عند الوضعية المنطقية من الناحية الداخلية، أي بين أعضاء الوضعية المنطقية، فإن هناك أيضا من جهة أخرى تقد لهذا المعيار من خارج الوضعية المنطقية وهو ما سنوضحه في العنصر الآتي:

ثانياً: النقد الخارجي: القراءة النقدية لمعيار التحقق في المعنى:

بعدما عرضنا بشيء من التفضيل الصعوبات التي واجهها معيار التحقق في المعنى على مستوى داخلي، أي تلك القراءات التي وجهها أعضاء الوضعية المنطقية لهذا المعيار قصد تعديله حتى يتماشى مع مسيرة العلم، نأتي الآن في هذا الجانب الثاني وهو النقد الخارجي والمقصود به هنا هو القراءات التي وجهها فلاسفة من خارج الوضعية المنطقية لمشروعها بصورة عامة، ولمعيار التحقق في تحديد معنى اللغة بصفة خاصة، أولئك الخصوم الذين ناصبوا العداء للبرنامج الكامل للوضعية المنطقية، وبالتالي سنركز على هذا النقد الخارجي في هذا العنصر.

هذه القراءات النقدية على اختلافها تلتقي عند نظرة واحدة، وهي أن الوضعية المنطقية بتركيزها على أن معطيات الإحساس هي مصدر المعنى، ومعياره، ومساوئها التجريب والملاحظة العلمية بالإختبار الحسي والإدراك الذاتي، تنزع عن العلم صفته الموضوعية كما تنزع عن تصوراتها قيمتها من حيث أنها تصورات تعكس الواقع وتصوره بموضوعية وتقضي في الأخير إلى مثالية ذاتية، تنكر واقعية العالم الخارجي الموضوعي، وتحيله إلى إحساسات، أو مشاهدات لا تكتسب واقعية إلا بالنسبة لذهن يدركها، أو يسجلها، أو يختبرها أو يقيسها^(٤٠)، وبذلك تقع في ما يسميه "توماس كوهن" T.Kuhn (١٩٩٦-١٩٢٢) "البارادايغم" "Paradigme" وهو معيار اختيار المشكلات التي من المفترض أنها تملك حلولها، وهذه المشكلات الوحيدة التي تقبلها الجماعة باعتبارها مشكلات علمية، وتشجع أعضائها على الشروع في حلها، أما المشكلات الأخرى فتستبعد باعتبارها ميتافيزيقية^(٤١)، وهي ما يسميه "كوهن" بمراحل العلم إذ يرى أن النظريات العلمية تتطور وفقا لمراحل متتالية، وهي مرحلة العلم السوي "Normal Science" وهي في عرف الوضعين القضايا ذات المعنى ومرحلة العلم الثوري "Revolutionary Science" وهي التي تمثل القضايا الخالية من المعنى أو الشاذة ويسير العلم وفق هذا التاريخ حسب كوهن^(٤٢) وعلى هذا

الأساس اختزلت الوضعية المنطقية العقل وحددت دوره أو وظيفته فيما يلي:

١- معرفة ما هو معطى بوصفه كذلك، ولهذا نادى بالوقوف عند حد الملاحظة والتجريب وتصنيف الوقائع، وفق المقولات الكمية، والصور المنطقية، قصد الوصول إلى صياغة القوانين ثم التنبؤ بحدوث الظواهر حتى يتم التحكم فيها.

٢- اعتبار الرياضيات آلة، أو جهاز مفاهيمي، أو نسق يفسر ما هو معطى إلى درجة أن كل ما لا يتطابق مع معايير الحساب، والكم، والتقنين، هو أمر غير علمي^(٤٣) ولهذا تم استبعاد القيم الأخلاقية، والجمالية، لأن النظريات الأخلاقية كلها أوامر، ونواهي، والأوامر لا يمكن التحقق منها، إنها ليست عبارات وصفية، وأن الأسئلة الخاصة بها لا مفر لها على الإطلاق^(٤٤) إن القضايا الفلسفية الأخلاقية، والجمالية تقطع الطريق على توقعات المستقبل، ولا تتضمن أية إشارة إلى التعليق بالمستقبل.

ولا يفهم من هذا أن أصحاب الوضعية المنطقية، مهتمون بالمستقبل من أجل حياة أفضل أو مزيداً من الانتصارات للإنسان على الطبيعة، مزيداً من الفتوحات العلمية، فمثل ذلك لا يؤمن به هؤلاء الفلاسفة^(٤٥).

وهكذا ما يمكن ملاحظته، أن معيار التحقق في المعنى الذي وضعه أنصار الوضعية المنطقية لتحديد المعنى، واجه انتقادات متعددة، ومن جملة الانتقادات خاصة التي جاءت من خارج الوضعية المنطقية، ما طرحه "كارل بوبر" من أفكار ومبادئ تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك الأفكار، والمبادئ التي نجدتها عند أنصار الوضعية المنطقية وهو ما سنحاول التفصيل فيه في العنصر الآتي

١- نقد كارل بوبر لمعيار التحقق في المعنى:

جاءت فلسفة "كارل بوبر" النقدية، في وقت كاد يستقر فيه الرأي على اعتبار أن الفلسفة الوضعية المنطقية بصفة خاصة، والفلسفة التحليلية بصفة عامة، تمثل أرقى نموذج فلسفي في العالم الأنغلو سكسوني، وهذا لا يعني حكماً إطلاقياً، إذ نجد في نفس الفترة فلسفات علمية رائدة كابستمولوجية "باشلار" وظاهرية "هوسرل" التي توجهت بالنقد للاتجاه الوضعي ولأسباب منهجية ستطرق لهذا الاتجاه الوضعي بالنقد من خلال فلسفة بوبر.

هذا الاتجاه المعبر عن موقف الإنسان المعاصر، باعتماده مناهج وطرق في البحث نابعة من الواقع، أو الحس والتجربة، متخذة من النموذج الفيزيقي في العلوم الطبيعية، مثلاً وغاية لتطوير خطاب فلسفي علمي معاصر، أي البحث عن الحقيقة الممكنة والتعبير عنها تعبيراً علمياً دقيقاً في نظريات علمية تقنية تخضع لمعيار التحقق، وهكذا تبدأ محاولة "بوبر" من خلال كتابه "منطق الكشف العلمي" "Logique de la Découverte Scientifique" سنة ١٩٣٤ محاولة منهجية جريئة جديدة، تنقد العلم الطبيعي في نسخته الفيزيائية كما مثلتها فلسفة أصحاب الوضعية المنطقية، التي يسقط بموجبها كل منطوق ميتافيزيقي، ويسكت ويطرده من حقل المعرفة، لأنه خالي من المعنى وفقاً لمنهج التحليل المنطقي للغة ولتحديد معناها عندهم، لذلك يقول كارل بوبر ناقداً هذا المنهج ((يجب التخلي عن موضة عبادة الغموض، كما يجب استبدال المذهب التعبيري الفلسفي بموقف عقلاني، ليست المسألة مسألة كلمات، وإنما مسألة حجج قابلة للانتقاد))^(٤٦)، وتجدر الإشارة إلى أن كارل بوبر، لا يرفض كل وضوح ويقبل الغموض في اللغة، لأن الوضعية المنطقية في رأيه لا يمكن القول أبداً أنها عديمة الجدوى، لكن "بوبر" يأخذ عليها كونها تعتبر أن التحليل اللغوي، والمنطقي، هو الطريقة الوحيدة للفلسفة، فهو يعتقد بوجود طرق أخرى للفلسفة^(٤٧) لذلك يقول ((ليس هناك منهج نسميه صفه للفلسفة وحدها بل أنه منهج كل نقاش عقلاني يتمثل في طرح المشكلات بوضوح وطرح مختلف الحلول))^(٤٨).

لذلك نجد أن "بوبر" إتهم الوضعية المنطقية عندما قسموا القضايا إلى نوعين هما، قضايا تحليلية، وقضايا تركيبية، وهذا التقسيم يشبه (مشكلة الكذاب)، ذلك الرجل الإقريطي الذي قال عن أهل جزيرة (إقريطش) أنهم جميعاً كاذبون، ولكن القائل نفسه هو أحد سكان هذه الجزيرة، إذا فهو كاذب، وقوله هذا كاذب، ونقيضه صادق وهو أن بلدة "إقريطش" سكانها صادقون والقائل واحد منهم، فهو صادق فقوله الأول إن أهل بلدة "إقريطش" كاذبون قول صادق، فمن ذلك يتبين أن القول الأول قد وصفناه بالصدق والكذب معا وهذا تناقض، وقد عبر "بوبر" أن قول الوضعيين نفسه بتقسيم القضايا ليس بتحليلي، ولا تركيبية وهذا تناقض آخر في معيار الوضعية المنطقية^(٤٩) ويدافع الوضعيون عن مثل هذا النقد بقولهم أن مثل هذا الحكم يحكم على غيرها من القضايا ولا يحكم على نفسها.

ويرى بوبر أن التحقق مرفوض أصلاً، وذلك من خلال رفضه للاستقراء، لأن التحقق عند بوبر ليس إلا صورة مبسطة من الاستقراء، فكما نصل إلى القانون العلمي عن طريق الملاحظات التجريبية في الاستقراء، كذلك الحال في التحقق نصل إلى العبارة العلمية عن طريق تجمع المدركات الحسية^(٥٠)، ولقد انتقد "بوبر" الوضعية المنطقية، لأنه لم يكن هدفها من هذا المعيار التمييز بين القضايا العلمية ذات المعنى، والقضايا غير العلمية الخالية من المعنى وإنما كان هدفها منه القضاء على الميتافيزيقا، على أساس أنها كلام فارغ ليس له معنى، كما بين ذلك، وهذا ما يرفضه "بوبر" إذ أنه ليس هناك أي مصدر نهائي للمعرفة فهو يرحب بجميع المصادر شريطة إخضاعها للنقد، وكذلك ينتقد "بوبر" منهج الوضعية المنطقية بالتحليل لأنه تحليل لا يأخذ باعتباره، وكيف تتغير النظرية وتتطور، أي أنه لا يبحث في صيرورة النظرية وتقدمها وعوامل ذلك التقدم^(٥١).

ويخلص "بوبر" إلى أن الوضعين يريدون للعلم أن يستوعب، ويتناول كل المسائل، ولا يدع للفلسفة أي مجال للبحث، فهم يحرمون على الإنسان شجرة المعرفة، ولن يتوقف العقل عن البحث والنظر لأن التفكير وظيفة وطبيعة العقل نفسه، ثم أن أهم وظائف العقل التفكير والتأمل وراء عالم المحسوسات، وأن للخيال العلمي أثر كبيراً في صياغة النظريات العلمية، وإذا كان من الجائز لنا أن نقول أن العلم يعتمد على الملاحظة والتجربة، فلا يجوز أن نعد أن كل معرفة تكتسب بالملاحظة والتجربة، إذ أن الاستقراء الذي هو منهج العلوم الطبيعية عند الوضعيين يعتمد على الحتمية والعالية مع أنها لا تكتسب بالتجربة^(٥٢) ثم أن الرياضيات التي هي اليوم الأساس لكثير من العلوم، لا تمت بصلة إلى التجربة، ولا تعتمد أية خطوة من خطواتها على التجربة، وهذا خطأ صريح وقعت فيه الوضعية المنطقية من حيث لا تدري، أو تدري^(٥٣)، ولابد لنا من الإشارة إلى وجود مشكلتين في نظرية المعرفة، وهما مشكلة المعنى، ومشكلة الإثبات، أي تحت أي ظروف يكون للجملة، أو العبارة معنى؟ وكذلك كيف يمكن التثبت من صحة نظرية معينة؟ ويبدو أن صياغة الوضعية المنطقية لمعيار التحقق، قد وحد بين المشكلتين إذ جعلت المعنى متطابقاً مع الطريقة التي قررنا بها صحتها، إذ يكون للجملة معنى، إذا كان مثل ذلك القرار ممكناً، وهكذا فإن الحملة التي شنتها الوضعية المنطقية على الميتافيزيقا، لم تكن كافية من الناحية الفلسفية، لأنها لم تتوصل إلى رفضها



للميتافيزيقا بطريقة مقنعة، بل أنها توصلت إلى تلك النتيجة بطريقة باطلة وبصورة مبسطة^(٥٤)، إذ أن أصحاب الوضعية المنطقية، برهنوا على أنه لا يمكن قبول النظرية الميتافيزيقية، كما تقبل النظرية العلمية، وأن النظريات العلمية يغير حاجة إلى النظريات الميتافيزيقية، لكي تتخذ كأساس لها لأنه لا يمكن تثبيت من صدقها، أو كذبها عن طريق معيار التحقق كما هو الحال في العبارات العلمية، لذلك يرى "بوبر"، أن هذه المحاولة لم تكن جدية لتحديد طبيعة الميتافيزيقا، فكان لها استبعادها، ومن أجل سد هذه الثغرات ونقد أصحاب الوضعية المنطقية، اقترح كارل بوبر معياره القابلية للتكذيب بديل لمعيار التحقق في المعنى وهو ما سنوضحه في العنصر الآتي:

أ- معيار القابلية للتكذيب بديلا لمعيار التحقق في المعنى:

جاءت فلسفة "بوبر" بمعيار جديد يختلف كل الاختلاف عن الفلسفات السابقة عليه، وهذا المعيار، أو المبدأ هو القابلية للتكذيب "Falsifiability" في مقابل التحقق هذا الأخير الذي يذهب "بوبر" في مؤلفه "منطق الكشف العلمي"، إلى ضرورة إعادة النظر فيه، فإذا كان هذا المعيار يعتبر معنى القضية هو كيفية تحقيقها، وإذا لم نجد لتحقيقها وسيلة كانت قضية غير ذات معنى، وعلى أساسه نحذف القضايا الميتافيزيقية كلها نظرا لعدم قابليتها للتحقق لكن "بوبر" يعتبر أننا عندما نجعل معنى القضية متوقف على سبيل تحقيقها، سنصبح مضطرين إلى رفض كثير من القضايا العلمية ذاتها، نظرا لعدم قابليتها للتحقيق التجريبي وهذا لأن شرط قابلية التحقق الكامل لا يتوافر فيها، وحتى لا نتعرض في نظر "بوبر" إلى نفس الأخطاء التي تعرض لها الوضعيون المناطقة، عندما أصبحوا يرفضون القضية على أساس عدم إمكان تحقيقها، لذلك علينا أن نختار معيار آخر يسمح بأن نقبل في ميدان العلم التجريبي حتى تلك العبارات التي لا يمكن تحقيقها، إذ أن غالبية النظريات هي من ذلك النوع^(٥٥).

حيث يقول "بوبر" ((...)) ولكنني بكل يقين سأسمح بأن يكون النسق إمبيريقيا، أو علميا فقط إذا كان قابلا للاختبار عن طريق الخبرة، وهذه الاعتبارات تقترح علينا أنه ليست قابلية التحقق، وإنما قابلية تكذيب النسق هي ما يمكن أن نأخذه كمعيار للتمييز^(٥٦).

وينبه "بوبر" إلى أنه لا يجب أن يطلب من النسق العلمي أن يكون قابلاً للإشارة إليه بمعنى إيجابي، ولكنه يطلب منه أن يكون ذا صورة منطقية، مما يمكن أن يشار إليه عن طريق الاختبارات المنطقية بمعنى سلبي، حيث يقول "بوبر" ((إن القضية (سوف تمطر السماء أو لا تمطر هنا غدا) سوف لن ينظر إليها على أنها أمبريقية، لأنه لا يمكن رفضها ببساطة بينما القضية (سوف تمطر هنا غدا) سينظر إليها على أنها أمبريقية))^(٥٧).

ومن هنا يتضح أن "بوبر" لا يعتبر معيار قابلية التكذيب، هو أساس معنى القضية، أو أي قضية ما من القضايا، أي معنى هذه الأخيرة قضايا قابلة للتكذيب، أخرى لا يتوافر فيها شرط قابلية التكذيب، ويرى أن القوانين والنظريات العلمية نفسها تماثل القضايا الميتافيزيقية من حيث عدم قابليتها للتحقق، لأنها قضايا عامة لا تشير إلى وقائع خارجية وخيرات مباشرة، يمكن تحقيقها بالرجوع إليها، والصعوبات التي يطرحها معيار التحقق أكثر من ذلك والتخلي عن هذه الصعوبات، وتخطيها يتطلب إعادة النظر في مفهوم المعنى بل التخلي عنه، وتعويضه بالقابلية للتكذيب.

ومن هنا نصل إلى التمييز بين القابلية للتكذيب، والتكذيب لأن هناك فرق كبير بينهما حيث يستعمل "بوبر" مصطلح القابلية للتكذيب كمعيار يشير إلى الخاصة الإمبريقية، لنسق من القضايا العلمية، أو لقضية واحدة^(٥٨)، ولا يقصد بمعياره أن تثبت بالفعل من كذب كل عبارة علمية وتفندها كلا بالطبع فهذه كارثة محققة، وإلا فما هو علمنا اليوم؟ إنه نسق العبارات العلمية القابلة للتكذيب، والتي لم يتم تكذيبها بعد، فالمعيار هو القابلية للتكذيب من حيث المبدأ، من حيث الإمكانية، من حيث القوة بمصطلحات "أرسطو"، أننا تثبت إمكانية التكذيب لا أن النظرية كاذبة بالفعل، وبهذا تصبح القابلية للتكذيب مجرد معيار يميز الخاصية التجريبية لانساق العبارات العلمية.

ويستعمل مصطلح التكذيب عند الإشارة للقواعد الواجب اتخاذها لتعيين شروط تكذيب هذا النسق^(٥٩) فهو حكم على النسق، تقييم معرفي له، رفض له، فالتكذيب نحكم به على النظرية إذا لم تكن نتيجة الاختبار في صالحها، أي إذا تناقضت التنبؤات المستتبطة منها مع الواقع التجريبي، لأن تكذيب التنبؤات يكذب بدوره النظرية، فإذا حدث هذا أصبحت النظرية فاشلة ومفندة، فنستبعدا من بناء العلم رغم أنها علمية وستزال، لكننا

وضعنا تركيزنا على موضع الكذب، فسنلقاه في النظرية الجديدة، التي ستحل محلها، فتكون أكثر اقتراباً من الصدق وأعزز في المحتوى المعرفي، لذلك فكل تكذيب هو ظفر علمي.

والتكذيب على ذلك تقييم معرفي وحكم خطير، فلا بد إذن من وضع قواعد تحكمه وتحدده تحت أية ظروف تعتبر النظرية مكذبة؟ وبهذا يمكن القول بأن النظرية تكون مكذبة فقط إذا قبلنا عبارات أساسية تناقض العبارات الأساسية المستنبطة من النظرية، وهذا هو الشرط الأساسي لكنه ليس كافياً، إذ يجب أن نقبل فقط العبارات الأساسية القابلة للإعادة والاسترجاع، والعبارات الأساسية، القابلة للاسترجاع المفيدة لنظرية ما لن نتركها هكذا مشتقة بل لابد من افتراض، فرض يصفها أي يمكن استنباطها منه إنه فرض يصف الأثر القابل للحدوث، مرارا وتكرارا، وبهذا فقط الفرض المكذب يحل مؤقتا محلا للنظرية العلمية لذلك لابد أن يكون علميا تجريبيا أي قابلا للتكذيب.

ومنه لكي تكون النظرية جزءا من العلم عليها أن تكون قابلة للتكذيب، بحيث يبدأ العلم بمشاكل ذات علاقة ببعض جوانب العالم، والفرضيات القابلة للتكذيب يقترحها العلم من حيث هي تقدم حلول للمشاكل، وبعد ذلك يتم نقد التنبؤات، وإخبارها، فسرعان ما يتم إقصاء بعضها، بينما يبدو البعض الآخر، أكثر نفعاً، وهذه الأخيرة ينبغي إخضاعها لنقد صارم واختبارات قاسية، وعندما يتم تكذيب فرضية اجتازت بنجاح من الاختبارات الناجحة^(٦٠).

ويمكن التعبير عن هذه الصيغة أو العملية بصيغة "بوبر" الشهيرة.

P1 TT → EE → P2 →

وترجمتها: مشكلة ١ ← نظرية مؤقتة ← استبعاد الخطأ ← مشكلة ٢

وهذا يعني عملية دائبة من جانب العلم والعلماء نحو التقدم في مجال المعرفة العلمية، ولم يتأت ذلك بالسكون الاستقرائي، ولكن باستخدام منهج مخالف يواكب الطبيعة النامية المتطورة للمعرفة، ونقصد بذلك المنهج التكويني^(٦١) ولهذا كان مبدأ التكذيب أطروحة أساسية ضد الوضعيين المناطقة، فإذا كان العلم عندهم يعمل بمنهج مؤكد ومحدد، مؤكد لأنه يستند على ملاحظة، ولأنه مؤسس جيداً على اللغة كما اعتبره الوضعيين المناطقة، وأن

هناك قطيعة بين العلم والعلم الزائف أو بين القضايا العلمية والقضايا العلمية المزيفة "Pseudo Scientifique" وأن مقال الفلسفة ليس علميا وغير صحيح.

لكن رأي "بوبر" مخالف تماما، فالعلم عنده غير تام فما هو إلا رهان، وهو لا يتأسس على الملاحظة، وليس محمدا أنه دائم الإشتباه، كما أن العلم لا يستبعد أي نشاط حتى الميتافيزيقا يأخذ بها^(٦٢).

وبهذا أعاد معيار "بوبر" المكانة للقضايا الميتافيزيقية، والعبارات الكلية التي تشكل أساس العلم^(٦٣) والتي كانت السبب الرئيسي في التخلي عنها هو معيار التحقق الذي طرحته الوضعية المنطقية.

ذلك هو معيار "بوبر" الذي من خلاله وبكل بساطة رفض كل الفلسفات التحليلية اللغوية ويعارضها بقوة قائلا ((مازلت على اعتقاد بأن اقصر طريق إلى الخسران العقلي المبين هو هجران المشاكل الحقيقية من اجل المشاكل اللفظية))^(٦٤) ولكن ليس هذا معناه أن بوبر لا يعتبر اللغة مهمة، إنما هي في نظره أخطر مكونات العالم الإنساني، لكن لا ينبغي أن تدور فلسفة اللغة، في متاهات لفظية بل يجب أن تعمل على شرح الوظائف الأساسية للغة، وهذا هو موضوع العنصر الآتي:

ب- نظرية وظائف اللغة عند بوبر:

نستطيع أن نميز في نظرية "بوبر" اللغوية جانبين أساسيين، جانب نقدي موجه بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، لأصحاب الوضعية المنطقية، خاصة، والأنصار الفلسفة التحليلية عامة، وجانب بنائي يتعلق بنظرته في اللغة، والتي تعبر بديلا كل المشكلات اللغوية التي طرحتها الفلسفة التحليلية^(٦٥).

فالجانب النقدي يتمثل في رفض بوبر لمفهوم الفلسفة عند الاتجاه الوضعي المنطقي والمتمثل في تحليل اللغة وتدقيقها، وإعطائها معنى معين وفق معيار التحقق، ومن ثمة فالفلسفة نشاط يقوم على توضيح اللغة، حيث يرى "بوبر" أن ما يستحق الاهتمام هو وضع الفلسفة أمام مشكلاتها الحقيقية إلى لا يمكن اختزالها ولا اختصارها في مشكلات لغوية أو في تحليل عبارات منطقية، فمثل ذلك في نظره اهتمام عقيم، وإن فكرة البحث عن لغة دقيقة

وصارمة وخالية من اللبس والغموض، فكرة وهمية لأنها جزء من مشكلات الفهم التي يتوجب على الإنسان وقعها وحلها بواسطة العمل النقدي^(٦٦).

يقول "بوبر" في ذلك ((ليست مهمة الفلسفة توضيح الألفاظ والعبارات، ليست الفلسفة هي الألفاظ اللغوية))^(٦٧) فالكلمات والمفاهيم مجرد أدوات ولا يمكن أن تكون صحيحة في ذاتها إنها وسيلة نخدم لغتنا، لا يجوز أن يكون هدفنا هو تحليل المعاني، وإنما البحث عن حقائق هامة، ونظريات حقيقية^(٦٨).

لذا ما يمكن أن نصل إليه هو أن "بوبر" يرفض مشكلة المعنى من أساسها، وشكك في جدوى، وجدارة هذه المشكلة التي تفيد التركيز على مشاكل اصطلاحية وتعريفية، وانتهى إلى القول بضرورة عدم مناقشة الكلمات والألفاظ، لأن هذه المناقشة لا معنى لها، ولا فائدة منها.

وهذا بمثابة نقد لأصحاب الوضعية المنطقية التي اعتبرت الفلسفة تحديد لمعاني اللغة ومن أجل اكتمال هذا النقد قدم "بوبر" رؤية للغة تتمثل في الجانب البنائي، فاللغة تنتمي وفق تصنيف بوبر إلى (العالم ٣)، مقارنة (بالعالم ١)، و (العالم ٢)، والمقصود (بالعالم ١) هو العالم الفيزيائي، أو عالم الأشياء المادية العضوية، وغير العضوية متضمنة الآلات، وكل صور الحياة، بما فيها أجسامنا وأدمغتنا، و(العالم ٢) هو العالم السيكلوجي الذاتي، عالم الخبرة الذاتية الواعية، وغير الواعية، ويمتد ليشمل ذكرياتنا وأفكارنا... أما (العالم ٣) هو عالم منتجات العقل البشري، من لغة، وعالم النظريات في ذاتها وعلاقتها المنطقية عالم المشكلات، لوحات وكتب، سيارات وحواسيب، فهو عالم البحث النقدي وكل صور نشاط عقولنا^(٦٩).

ويلعب التطور دورا هاما في تكوين هذا (العالم ٣)، ومن الأمثلة الدالة على ذلك اللغة، ذلك الإبداع الإنساني إلهام الذي تتصدر أهميته بقية مظاهر التطور الإنساني، ومن ثمة فوظائف اللغة تتمثل في:

- الوظيفة التعبيرية: وهي أدنى مستوى للغة ولا تعبر أبدا عن المستوى الإنساني لأن هذه الوظيفة يشترك فيها الإنسان والحيوان، فالحيوانات تعبر بما فيها الإنسان عن

حالات داخلية تخصها، فالرضيع مثلاً يبكي تعبيراً عن حالة داخلية تخصه، قد تكون شعوره بالجوع، وكذلك مثلاً يعبر "القط" عندما يموء.

- الوظيفة التنبيهية أو الإشارية: وهذا يعني على سبيل المثال أن الشخص الذي يتكلم مع أشخاص آخرين فإنه في نفس اللحظة التي يتكلم فيها، فإنه يأمل أن يثير ويستثير لدى مستمعيه شيئاً من رد الفعل على ما يقوله، وهي وظيفة يشترك فيها الإنسان مع الحيوان كالصراخ، وأصوات التحذير...

- الوظيفة الوصفية: فاللغة الإنسانية يمكنها وصف أحداث على سبيل المثال، قد وقعت منذ ألف سنة، ويمكنها وصف ما سيقع بعد سنة، أو بعد قرن، واللغة الإنسانية تعرف وصف عناصر تجريدية كلية، كما هو الحال في لغة الرياضيين في الرياضيات^(٧٠).

- وظيفة المحاجة: إن اللغة المحاجية تمكننا من النقد الذي يمكننا بدوره من التجديد والإبداع يقول "بوبر" ((أن إبتكار اللغة البشرية المحاجية قد مكنتنا من خطوة أخرى إلى الأمام، من ابتكار جديد، ابتكار النقد الذي هو في خدمة المعرفة العلمية))^(٧١).

ومنه نستطيع أن نقول شكلت هذه النظرية الوظيفية في اللغة أبرز ملامح النقد لرؤية الوضعية المنطقية للغة، والتي تحدد سلفاً ما يمكن وما ينبغي تصوره، وبالتالي تمثله وصياغته، أي ما يقع تحت دائرة الحس فقط وفي تقديرنا هذا تصور مغلق، فما يقع في إدراكنا ليس كله تجريباً حسياً، وبالتالي لا ينبغي حصر وظيفة اللغة في وصف ما هو إمبريقي، وما يخرج عن الوصف كالميتافيزيقا ينبغي طرده من المعنى وفق معيار التحقق وهذا ما يرفضه "بوبر" وذلك وفق إعادة النظر في الميتافيزيقا وهو ما سنوضحه في العنصر الآتي:

ج- إعادة الاعتبار للأسئلة الميتافيزيقية:

إن إرادة تطهير العلم من كل افتراض ميتافيزيقي كانت تمثل الهدف الرئيسي لأعضاء الوضعية المنطقية، ففي بيانهم "التصور العلمي للعالم" أعلنوا صراحة، يريد ممثلو التصور العلمي للعالم التشبث بترية التجربة الإنسانية البسيطة، وهم ينكبون بثقة في عملهم لاستبعاد حمم الميتافيزيقا، واللاهوت المتجمعة منذ آلاف السنين، وكان "فتجنشتاين" الذي

تأثر بآراء الوضعية المنطقية قد نظر لهذا التطهير بتأكيد أنه القضايا الفلسفية ليست شيئاً أكثر من تغنشة أطفال لا معنى لها، وهي تشكل هراء غامضاً لا يفهم، وبوبر لا يدافع عن الميتافيزيقا كما لا يريد استبعادها، فهو من جهة ينزع عنها صفة العلمية لأن قضاياها غير قابلة للتكذيب، ومن جهة أخرى لا يحتج على الذين يتعاطونها، والميتافيزيقا قد تؤدي دوراً سلبياً يعيق العلم أحياناً، وقد تؤدي دوراً إيجابياً محرّكاً له عندما لا تصطدم الميتافيزيقا بالفكر المدرساني، فهي قادرة على إثارة الفضول الخلاق يقول بوبر ((إنه لواقع كون الأفكار الميتافيزيقية وإذن الأفكار الفلسفية كانت ذات أهمية قصوى للكوسمولوجيا، من طاليس إلى إينشتاين من الذرية البدائية إلى التأمّلات الديكارتية حول المادة من تأملات "جلبرت"، "نيوتن"، "ليبنز"، "بيسكوفتش" حول القوى، أنها الأفكار الميتافيزيقية هي التي فتحت لهم الطريق)) (٧٢).

إذن فكرة اعتبار الميتافيزيقا بأسرها مجرد أحاج، وثرثرة فارغة تخلو من المعنى، فكرة خرافية، وهي معبرة عن رغبتهم الشخصية في أن تكون المشاكل الفلسفية هكذا فعلاً غير أنهم لم يطرحوا هكذا كربة، بل كتقرير لأمر واقع، ثم أنهم لم يحققوا رغبتهم، ولم يتخلصوا من الميتافيزيقا، إذ ليس من السهل أن تقنع المشكلة بأنها خالية من المعنى أو زائفة فقط كل ما علينا هو أن نصطلح على معنى ضيق جداً للمعنى، وبعد ذلك سيسهل جداً أن تقول عن أي سؤال، لا يتفق مع هذا المعنى الضيق جداً للمعنى، أنه يخلو من المعنى وأنت لا نستطيع إطلاقاً أن نستخرج منه أي معنى، إن الخطأ في موقفهم من الميتافيزيقا يتمركز في فكرتهم عن المعنى والتي تحولت إلى عقيدة ثابتة (٧٣) وعليه ما يرضيهم ليس فقط في صالح العلم، إذن فتهمة الخلو من المعنى فضفاضة يمكن إطلاقها بسهولة ويستحيل قصرها على الميتافيزيقا الخالصة قط.

والخلاصة من كل ما تقدم أن "بوبر" ينظر إلى اللغة وألفاظها نظرة وظيفية بجته وهي أدوات لتحقيق وظائف معينة، وليس فيها أية أبعاد أكثر من هذا، ومن ثمة فالمشاكل اللغوية لم تكن أبداً مشاكل فلسفية، فضلاً عن أن تكون المشكلة الفلسفية الوحيدة على حد قول الوضعيين المناطقة.

وما تقدم نستطيع أن نقول كان لمجمل هذه الانتقادات السابقة، التي وجهها "كارل

بوبر"، لأصحاب الوضعية المنطقية بصورة عامة، ولمعارهم في تحديد معاني اللغة خاصة إيدانا بإعادة النظر في نظرية المعنى، ومن ثمة إعادة النظر في فلسفة اللغة، حيث نجد أن فلسفة اللغة تطورت أولاً مع "فريجه" ثم مع "راسل" وفيما بعد مع "كارناب" في اتجاه صوري كان يهدف لتصحيح اللغة في مختلف استعمالاتها، وبناء لغة أخرى لغة صورية، غير أن ذلك كان بمثابة حلم لأن اللغة العادية والتي كان يظن أنها هي موضوع الغموض والخطأ أو موضوع اللامعنى أصبحت موضع اهتمام فلسفي طبع الدراسات اللغوية طوال القرن العشرين وهو ما يسمى تيار فلسفة اللغة العادية، حيث يتعلق الأمر هنا باعتبار وتثمين اللغة العادية اليومية ويبرهن على توضيح معناها بواسطة تحليل ملائم ومفصل تحليل ليس صوريا بل تحليليا وصفيا، ويتقاسم هذا التوجه بعض الفلاسفة منهم فتجنشتاين بأعماله المتأخرة وخاصة كتابه "Philosophical Investigations" "أبحاث فلسفية" حيث أصبح معنى اللغة في استخدامها وهو ما سنوضحه في العنصر الآتي:

٣- معنى اللغة في الاستخدام عند فتجنشتاين:

نحاول في هذا العنصر أن نبين النقد الذاتي لأحد المعالم الرئيسية التي أرست لبنات بناء "الرسالة المنطقية الفلسفية" وهي ما يسمى بنظرية الرسم المنطقي، التي حاولنا في الفصل الأول أن نبين باختصار أهميتها في تحديد ماهية اللغة^(٧٤) إذ عملت على كشف مصدر الوضوح في ما نقوله من قضايا بردها لهذا المصدر إلى تمثيل هذه القضايا للواقع الخارجي وبالتالي تكون قد هيأت الأرضية التي سمحت بتحقيق الهدف العام، والنهائي أيضا، وهو رسم الحدود الفاصلة بين ما يقال، بطريقة واضحة ومشروعة^(٧٥) أي ماله معنى في اللغة وبين ما لا يقال بنفس الوضوح، وببنفس المشروعية، ولا غرابة إذا وصفها أحد المهتمين بفلسفة "فتجنشتاين" بأنها الأكثر جاذبية في نص "الرسالة"، وهذا نظرا لدورها المركزي فيها^(٧٦).

إن "فتجنشتاين" هدف من دون شك من خلال هذه النظرة للغة في كتابه "الرسالة" وتأثيرا أيضا "بفريجه" و"راسل" مواصلة السعي في التأسيس المنطقي للعلاقة بين اللغة والعالم، وقد تجسد هذا المسعى عند "فتجنشتاين" في العلاقة التي تربط الأسماء، بالأشياء، أو أن القضية بما هي القول في العالم^(٧٧).

ولم يكن "فتجنشتاين" ليضع هذا الهدف أساسا لفلسفته في الرسالة مع ما في ذلك من مبالغة، ويعطيه هذه الأهمية في تخصص وقت غير يسير من حياته في سبيل تحقيقه، إلا للخروج من وضع لغوي منطقي يشوبه الخلط، والغموض، لذلك لا مناص من الخروج من هذا المأزق إلا من خلال وجود علاقة مؤسسة تأسيسا منطقيا بين اللغة والعالم، وبذلك تكون لها معنى و واضحة لا يشوبها غموض وكانت بذلك لغة "الرسالة"، لتحقيق ذلك و في مقدمتها نظرية الرسم المنطقي، التي سارت في خطين احدهما تحليل بنية العالم، والثاني تحليل بنية اللغة^(٧٨).

لكن "فتجنشتاين" بعد مدة زمنية من تأليف "كتاب الرسالة المنطقية" راجع الكثير من الأفكار التي آمن بها ودونها في هذا الكتاب بكثير من الدغمائية * وبظرة أحادية، حيث تبين له أن معالجته لمسائل الرسالة كانت بطريقة سريعة وغير متأنية، وكان تأثير أستاذه "راسل" في ذلك واضحا، ولكن بعد تخلصه من ذلك تلمس تغيير في مساره الفكري، بدليل أن الدور البالغ الأهمية الذي أدته نظرية الرسم المنطقي للقضايا في فلسفة الرسالة جعلها تدفع الثمن، وذلك ما نلاحظه في قراءة الوضعية المنطقية لهذه الرسالة والتأثير الواضح على نظرية المعنى في اللغة عندهم، ومن خلال ذلك المطابقة التامة بين حدود اللغة وحدود العالم، وهي خلاصة معيار التحقق في المعنى^(٢) الذي تعرض كما وضحنا ذلك لنقد شديد من قبل فلاسفة الوضعية المنطقية أنفسهم ومن فلاسفة خارج هذه الحركة.

هكذا وبعد أن تخلّى "فتجنشتاين" عن الوظيفة التصويرية للغة فقدت نظرية الرسم المنطقي مبرر وجودها، وسط انتشار واسع للحديث عن أكثر من نظام لغوي يتميز بنوع من الليونة وكثير من التساهل في استعمال الألفاظ ولم يعد الاهتمام وارد بمنطق الرسالة الذي لا يسمح باستخدام العلامة الواحدة بأكثر من معنى واحد، ولا يسمح إلا بقول ما يكون صادقا أو كاذبا في حين وفر الحديث بعد التخلي عن بعض مظاهر حدود اللغة حرية في الكشف عن فكر متحرك أصبحت معه الكلمة معبرة عن عدة أشياء وأصبح الشيء يوصف بكلمات عديدة في دلالة واضحة عن التخلي التام عن الاسم هو الشيء وهو معناه وباختصار لم يعد معنى القضية هو تحقيقها في الواقع بكلام أصحاب الوضعية المنطقية المتأثر برسالة "فتجنشتاين" هذا المعنى القاصر ومن خلال محاولة التغلب عليه هي التي جعلها

"فتجنشتاين" شغله الشاغل في إسهاماته المتأخرة، إذ عثر على حيلة جديدة اسمها الألعاب اللغوية "Langage Gammes" وقد تبلورت هذه الفكرة في شكلها النهائي في كتابه "الأبحاث الفلسفية" وتصبح البديل الأساسي لتغيير معظم قضايا اللغة ومعبرة عن ازدياد وعيه بقدرات وإمكانات اللغة العادية، ومن ثمة نظرة ثابتة إلى مشكلة المعنى في اللغة وقبل التطرق إلى مفهوم هذا المعنى لابد من توضيح فكرة اللعبة اللغوية وهي موضوع العنصر الآتي:

أ- مفهوم اللعبة اللغوية:

لا يمكن أن نتوقع أن يعطينا "فتجنشتاين" مفهومًا واضحًا وتعريفًا جامعًا لما يقصده باللعبة اللغوية، لأن هذا السياق عهدناه في فلسفة "الرسالة" وبذلك يواصل هذا الأسلوب حتى في أعماله المتأخرة، وبذلك يتوجب علينا تعقب هذا المصطلح من خلال تعدد المفاهيم الواردة له في أعمال فتجنشتاين.

إذا كان التحليل هو صلب فلسفة "فتجنشتاين" إذ عده الأداة المثلى للوصول إلى الوضوح، وقد كان هذا ديدن الفلسفة التحليلية بصفة عامة، إلا أن الجديد في أعمال "فتجنشتاين" المتأخرة كان الهدف من تحليل اللغة هو البحث عن التشكيلات اللغوية أي الألعاب اللغوية التي تستخدم فيها الألفاظ أو العبارات المختلفة^(٧٩) ويبدو أن ما يقصده "فتجنشتاين" بما اسماء لعبا لغوية لا يختلف عن لعب أخرى، وإنما ما يميز هذه اللعبة هو استخدامها للرموز والكلمات للتعبير، حيث تظهر ماهية اللغة الأساسية في اللعب بالكلمات، وكيفية إخراج الصوت المنظم وتكوين الجمل باستخدام قواعد لغوية تساعد على الإدراك والتعبير الجيد كما تعالج على اكتشاف أشكال جديدة في طريقة التكلم، ويبدو أن هذا التشابه في الألعاب التي يمارسها الناس هو الذي سيصعب مفهوم اللعبة اللغوية لأن "فتجنشتاين" لم يعط لنا معنى واحد وبطريق مباشر للعبة التي يقصدها نتيجة لكثرة الأمثلة التي يوردها^(٨٠).

أما عن أصل هذه الفكرة فيعود حسب بعض الدارسين وزملاء "فتجنشتاين" إلى مشاهدته لمباراة كرة قدم في أحد الملاعب، حين أدرك أن اللاعبين في لعبهم يتكلمون لغة، وبناء عليه بنى افتراضه حيث أننا نلعب باقي اللعب بالكلمات وعمم ذلك على كل شيء^(٨١) ولعل هذا هو سبب تكراره الطويل والمتعدد في تشبيه اللغة باللعبة فلكي نتساءل

ماذا عسى أن تكون اللعبة، لو كانت اللغة مجرد عملية نستخدم فيها بعض الأسماء لبطاقات تقوم مقام بعض الموضوعات؟ لما كان ثمة صعوبة في أن نهتدي إلى إجابة محددة لهذا السؤال ولكننا لو عدنا إلى الحياة العادية لوجدنا أن كلمة لعبة تستعمل على أوجه مختلفة ومتعددة^(٨٢) وقد يتساءل احد في هذا الإطار عن وجه الشبه الذي يمكن إقامته بين اللعبة واللغة؟ غير أننا بإمكاننا استعارة هذه التشابهات من خلال أن الأولى تتضمن قواعد تماما مثل اللغة كما أن اللغة فعل مثل اللعبة، وهذا الفعل مكون من ألفاظ في حين اللعبة من قطع وأشكال وإذا كان للغة نظام يأخذ فيه كل لفظ معناه اعتبارا لمحيطه فانه وبالموازاة مع ذلك كل قطعة أو شكل في اللعبة قيمتها من القطعة الأخرى في ظل قواعد ما لهذه اللعبة أو تلك اللغة.

هذا فضلاً عن الخاصية الاجتماعية التي تتصف بها كل من اللعبة واللغة على اعتبار أن هذه الأخيرة ما هي إلا ظاهرة اجتماعية أو هي نتيجة لعقد اجتماعي^(٨٣) ذلك أن ظهورها لا يظهر إلا من خلال التعامل مع المجتمع تماما كاللعبة^(٨٤) وقد وضع "فتجنشتاين" اللعبة اللغوية في العديد من السياقات^(٨٥) ليكشف عن معاني رئيسة له ممثلة فيما يلي:

١- أنها تعني في البداية بعض صور اللغة الأولية لتلك التي يستخدمها الطفل عند البدء في التكلم تماما مثلما يفعل مع ألعابه المختلفة.

٢- إنها تحيل إلى ما يمكن تسميته أفعالا لغوية كالتهنئة والشكر والأمر وغيرها^(٨٦).

وعليه وبالنظر للتمائل الذي أقامه فتجنشتاين بين اللغة واللعبة فان اللغة أيضا في الاستعمالات المتعددة للتعبير الواحد تشكل أسرة واحدة أو ما أطلق عليه التشابهات العائلية "Family Resemblance" وإذا كان من العبث البحث عن طبيعة جوهرية للألعاب فانه من العبث أيضا البحث عن ماهية واحدة لمعان مشتركة^(٨٧) لكن ينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى انه وبالرغم من أن "فتجنشتاين" لم يأخذ هذا التماثل بين اللغة واللعبة مأخذ الجدل على انه وصف لتناظر تام بين اللعبة واللغة، إلا انه لم يقصد كذلك أن يأخذ عرضيا وفي ذلك يقول ((أننا نسمي كل طريقة لاستخدام الأسماء على نحو معين لعبة من ألعاب اللغة))^(٨٨) وفي موضع آخر ((كل ما هو مؤلف من اللغة والأفعال المرتبطة بها، أي النسيج الكلي المكون من الألفاظ والأفعال بلعبة اللغة))^(٨٩).

ومن ذلك يتضح إن استخدام "فتجنشتاين" لاصطلاح العاب اللغة لا يعني كونه مجرد تمثيل شارح لا يقدم إلا زاوية من الزوايا التي ننظر منها إلى اللغة، ونفكر بها ونحدث عنها، وإنما المقصود بهذا التماثل هو أن العمليات اللغوية تشبه الألعاب في بعض الجوانب إلا أن هذا لا يعني أن العلاقة بين اللغة واللعبة في هذا المستوى علاقة هوية^(٩٠) وإنما التشابه في القواعد البسيطة للعبة والقواعد المركبة للغة، وكذلك كل فعل في اللعبة يقابله تقرير في اللغة.

ولتوضيح هذه المسألة أقام "فتجنشتاين" تناظرا بين لعبة "الشطرنج" واللغة قائلا ((إن السؤال الذي يسأل عما حقيقة اللفظ مماثل للسؤال ما قطعة الشطرنج))^(٩١) وطبقا للتماثل بين اللعبة واللغة تكون قطع لعبة الشطرنج لا معنى لها إلا في إطار اللوحة التي تلعب عليها واستنادا أيضا للأدوار المناطة بكل "بيدق" أو قطعة إذ يكون أحدهم جنديا والآخر ملكا، وكذلك الكلمات لا تكون ذات معنى إذا استعملت منفردة ولا تصبح مفيدة إلا إذا استخدمت في سياق لغوي ومما تقدم يمكن أن نقول أن فكرة العاب اللغة يمكن أن تسمى نظرية جديدة في المعنى ويمكن القول أيضا أنها وقفت نقیضا للمعنى الذي أراده أصحاب الوضعية المنطقية للغة، لأنها تتكلم عن لغة عادية وليست لغة مثالية، وبذلك غيرت البراديجم بتعبير "توماس كون" الذي سار عليه الفكر الوصفي المنطقي وسنحاول في العنصر الآتي توضيح هذا المعنى الجديد للغة قدر استطاعتنا.

ب- المعنى في الاستعمال أو الاستخدام:

إذ ذهب فتجنشتاين بأن للغة وظائف كثيرة فعن طريقها نستخدمها كي نستفهم ونسأل وكي نأمر وكي نشكر بعضنا البعض، وكي نتجادل وبتناقش، ومن هنا فهي تدخل في حياتنا بصورة فعالة، لأن الاتجاه الذي كان سائدا لا يكشف إلا عن جانب واحد من جوانب اللغة المتعددة وهو التسمية^(٩٢) وبذلك استحدث فتجنشتاين نظرية جديدة مؤدها لا تسأل عن المعنى، لكن أسأل عن الاستخدام أو الاستعمال، حيث يقول في ذلك ((إن معنى الكلمة هو مجموعة استخدامات الناس لها في لغتهم العادية))^(٩٣) ويعتمد على ما يسمى بالمواضعة أو بالنظرية الاتفاقية ومعنى ذلك أن اللغة قد ابتدعت واستحدثت بالتواضع والاتفاق ومن ثمة فإن العلاقة بين الألفاظ ومعانيها علاقة اتفاقية، تقوم على ما يتفق عليه الناس أو يصطلحون

على استخدامه^(٩٤).

وبذلك سيكون لسؤالنا عن كيف للعبارات أن تمثل شيئاً؟ جوابه عند فتجنشتاين باعتبار أننا نرى ذلك حين نستخدمها لأنه أثناء الاستخدام لا يكون هناك شيء مخفي^(٩٥) وبمعنى آخر فإن سؤالنا عن لفظ ما هو بمثابة سؤالنا عن كيف يستخدم هذا اللفظ في العا ب اللغة، وهذا بدوره يتطلب تذكر السياقات التي تعلمنا كيف نستخدم الكلمة بطريقة مناسبة وذات معنى، وبلغة "فتجنشتاين" علينا أن نكتشف بأي العا ب تتعلق؟ ثم بعدها نكرر قواعد هذه اللعبة، كما هو الحال حين شخص ما يقول (ما هو اليبق؟) فإننا يجب أن نجيب أولاً بأنه اء القطع المستعملة في لعبة الشطرنج ثم نرد القواعد التي تحكم حركات (اليبق) أثناء اللعب^(٩٦).

وهذا لا يكون إلا إذا كان فهمنا للكلمات ليس بالطريقة النظرية، وإنما بالممارسة والطريقة العملية وبتعبير فتجنشتاين أن يلعب الإنسان في الحياة اليومية ومثلها كالذي يوء تعلم السباحة فهو لا يسأل عن معنى كلمة "السباحة" وإنما يحاول تعلمها مباشرة إذ لا يتم في هذه الحالة شرح معنى السباحة لأنها تعتبر من قبيل الممارسة والاستعمال بل أن الاستعمال الفاسء للسباحة يؤدي بصاحبه إلى نتيجة لا يقبلها^(٩٧).

ومن ذلك يتضح إن نظرنا الجديدة للمعنى تعني أن معنى الكلمة لا يتمثل في أي موضوع يعترض في الكلمة أن تقوم مقامه أو تحققه كما يرى أصحاب الوضعية المنطقية، وإنما حينما نتحدث في حياتنا العادية عن معنى أية كلمة فإننا نتحدث عنء عن الطريقة التي نستخدم بها تلك الكلمة، لذلك عندما نصدر قرار أن هذا الشخص قد تعلم أو فهم معنى هذه الكلمة فإننا نفى بحكمنا انه أصبح يعرف كيف يستخدم تلك الكلمة^(٩٨).

إء معنى الكلمة ليس غير طريقة أو طرق استخدام الناس لها في حياتهم اليومية، لذا نجد أن القول المشهور الذي سيكون له مفعول قوي في الفلسفات المعاصرة هو أن المعنى هو الاستعمال^(٩٩).

وقء ءءم "فتجنشتاين" أمثلة متنوعة لنظريته في المعنى الجديدة من ءلال الاستخدام الصحيح للفظ نءر منها المثال التالي في كتابه أءا ء فلسفية^(١٠٠).

لنفكر الآن في الاستعمال التالي للغة، فمثلا أقول أنني أرسل شخصا ما إلى السوق وأعطيه قساصة من الورق مكتوب عليها خمس تفاحات حمراء ويؤخذ هذه الورقة ويذهب بها إلى صاحب المتجر، الذي يفتح درجا مكتوبا عليه تفاح، ويبحث عن الكلمة احمر في قائمة حتى يجد نموذج اللون المقابل لها، ثم يتلو سلسلة من الأعداد الصحيحة وأنى لافتراض أن يعرفها عن ظهر قلب إلى أن يصل إلى الكلمة خمس وهو يأخذ مع كل عدد يتلفظ به تفاحة مثل النموذج الموجود خارج الدرج، وبهذه الطريقة، وبطرق مماثلة يتعامل الإنسان مع الكلمات، ولكن ترى كيف يعرف الموضوع، وكيف يبحث عن الكلمة احمر، وما الذي هو فاعله بالكلمة خمس؟ حسنا إنني افترض أنه يفعل كما وصفت... ولكن ما معنى كلمة خمس ليس مثل هذا السؤال موضع بحث هنا، وإنما السؤال فحسب عن كيفية استعمال الكلمة خمس.

وبذلك ينتهي "فتجنشتاين" بنتيجة مفادها فيما يتعلق بفئة من الحالات وليس جميعها التي نستعمل فيها معنى يمكن أن يتم تحديدها هكذا، معنى الكلمة هو استعمالها أو استخدامها في اللغة^(١٠) وبذلك يصبح معيار المعنى يكمن في الاستخدام الفعلي للكلمة في اللغة العادية وهو الذي يحدد معناها الصحيح، وهذا خلافا لما توارثه أعضاء الوضعية المنطقية من "الرسالة الفلسفية المنطقية" حيث المعنى أو معيار المعنى هو التحقق في الواقع، أي أن معيار المعنى في اللغة هو التحقق منها تجريبيا وما عدا ذلك فهو خال من المعنى ولقد ترتب على نظرية الاستعمال في المعنى عدة نتائج مهمة من أبرزها القول بأن كل نمط من أنماط القضايا له نوع خاص من المعنى

نتائج:

رغم الدقة والوضوح التي قدمها رواد الوضعية المنطقية للفكر الفلسفي، حيث استطاعوا أن يخلصوه من النظريات الخاطئة، والوهمية، والعقل المنطلق بلا ضوابط إلا أنهم حصروا المعرفة بكل أبعادها في المجال العلمي الحسي، والمجال المنطقي النظري، وقد ترتب على هذا التضيق للمعرفة، وحصرها، خلافاً حول صياغة معيار التحقق في المعنى، بين رواد الوضعية المنطقية أنفسهم، أدى إلى تطور في مفهومه، وتعديله ورفضه في بعض الأحيان، كما هو الحال مع "آير" المتأخر، هذا على مستوى أعضاء الحلقة.

أدى معيار التحقق في المعنى إلى انتقادات خارجية، ولعل أهمها تلك التي وجهها "كارل بوبر" لرواد الوضعية المنطقية خاصة في منحاهم اللغوي ولهذا فإن ما قام به "بوبر" من نقد واسع وعميق لهذا المعيار، له أهميته وفائدته العلمية والفلسفية على السواء، لأنه يصدر من عالم وفيلسوف تعامل وتعاطى كثيرا مع التيار الوضعي، وقدم بديلا علميا، وفلسفياً، لمسائل المعرفة والمنهج منها معيار القابلية للتكذيب كبديل لمعيار التحقق.

كما نجد من ناحية أخرى أن "فتجنشتاين" لا يقبل معيار التحقق على الأقل بالمعنى الذي يفهمه الوضعيون، لأن مشروع "فتجنشتاين" هو عملية رسم الحدود بين ما يمكن أن يقال، وما لا يمكن أن يقال، ولأن المنطق يؤدي عنده الدور الرئيسي وتؤدي التجربة الدور الثانوي، ولعل هذا ما ظهر في أعماله المتأخرة، وخاصة كتابه "بحوث فلسفية" الذي اتخذ فيه من اللغة العادية أساساً جديداً للبحث الفلسفي، ومنه فتحت نظرية الألعاب اللغوية المجال أمام المبادرة الإنسانية البسيطة لإنتاج المعنى، إذ أعيد الاعتبار للغة العادية، لغة الحياة اليومية، كآلية جديدة لمقاربة مسألة المعنى، ليصبح معنى المعنى قائم في مفهوم الاستعمال، ومنه جاء الشعار "لا تسألني عن المعنى ولكن إسألني عن الاستعمال".

ومن كل ما سبق يتضح أنه من غير الممكن إقامة معيار دقيق، صارم يمكن بمقتضاه أن نحدد معاني الكلمات أو الجمل، وإنما يبدو أن فكرة المعنى مصادرة أساسية نسلم بإدراكها، فكل إنسان يستخدم اللغة استخداماً معقولاً، قادراً على أنه ينقل معنى ما يقوله ويفهمه الآخرون.

Abstract

We address in this article the problems posed by the standards of the audit to determine the meaning of the language in two ways, internally and Rise the deference between members of logical positivism while they practice self-criticism among themselves and other external, meaning criticism suffered by checking theory in the direction of the outer philosophers logical positivism.

what is the alternative? what is the appropriate standard for determining the meaning of the language? We observe that in the late works "Wittgenstein."

هوامش البحث

- (١) هانز ريشباخ، نشأة الفلسفة العلمية، ترجمة فؤاد زكريا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت لبنان، ط٢، ١٩٧٩، ص١١٥.
- (2) circle: the revolution in Philosophy, MacMillan and company, london ,1977,P70 A.j ayer ,the vienna
- (٣) الشريف زيتوتي، إشكالية حصر وظيفة الفلسفة في التحليل المنطقي للغة العلم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٦، ص٤١.
- (٤) صلاح إسماعيل، المعنى والتحقق، المجلة الفلسفية العربية، العدد الثامن، عمان، الأردن، ١٩٩٢، ص٣٠.
- (٥) صلاح إسماعيل، المعنى والتحقق، المرجع السابق، ص ٣٠.
- (6)- Louis Vax, L'empirisme Logique, PUF, Paris, 1er édition, 1970, P 44.
- (٧) السيد نقادي، معيار الصدق والمعنى في العلوم الطبيعية والإنسانية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩١، ص ٤٨.
- *- الذرة: وهي أصغر قدر من عنصر ما يشارك في التفاعلات الكيميائية، معجم الفيزيكا الحديثة، ج١، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٢٠.
- النواة: الجزء الأساسي المركزي في الذرة، وهو الذي تتركز فيه كتلتها، وله شحنة موجبة، المرجع نفسه، ج٢، ص ٢٠٩.
- الإلكترون: جسيم أولي ذو شحنة كهربائية سالبة، المرجع نفسه، ج١، ص ٨٧.
- النيوترون: جسيم أولي لا شحنة له، المرجع نفسه، ج٢، ص ١٩٩.
- البروتون: جسيم أولي مستقر في النوى الذرية، وهو نواة ذرة الهيدروجين، شحنته موجبة، المرجع نفسه، ج٢، ص ٢٤٥.
- (١) محمود فهمي زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، دار النهضة العربية، بيروت، ص ١٩٩.
- (٢) رودولف كارناب، الأسس الفلسفية للفيزياء، ترجمة السيد نقادي، ط١، دار التنوير للطباعة والنشر، ص ٢٢١.
- (١١) رودولف كارناب، الأسس الفلسفية للفيزياء، مصدر سابق، ص ٢٥٨.
- (١٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.
- (١٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٩.
- (١٤) المصدر نفسه، ص ٢٦٦.
- (١٥) رودولف كارناب، الأسس الفلسفية للفيزياء، مصدر سابق، ص ٢٦٦.
- (١٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٧.
- (١٧) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

- (١٨) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ٢٧٠.
- (٢٠) السيد نقادي، معيار الصدق والمعنى في العلوم الطبيعية الإنسانية، مرجع سابق، ص ٥٢.
- (٢١) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
- (٢٢) نقلا عن السيد نقادي، معيار الصدق والمعنى في العلوم الطبيعية الإنسانية، مرجع سابق، ص ٥٢
- (٢٣) فتجنشتاين، رسالة منطقية فلسفية، ترجمة عزمي إسلام، مراجعة زكي نجيب محمود، المكتبة الأنجلومصرية، ط١، ١٩٦٨، ص ١٦٣.
- (٢٤) نقلا عن جمال حمود، فلسفة اللغة عند فتجنشتاين، الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٩، ص ٢٨١.
- (٢٥) ياسين خليل، مقدمة في الفلسفة المعاصرة، ط١، منشورات الجامعة الليبية، ط١، ١٩٧٠، ص ٦٢.
- (٢٦) محمود فهمي زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، مرجع سابق، ص ١٩٠.
- (٢٧) المرجع السابق، ص ١٩٢.
- (٢٨) محمود فهمي زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، مرجع سابق، ص ١٩٢.
- (29)- A.J Ayer , Language Truth And Logic , OP.CIT.P37.
- (٣٠) ماهر إختيار، إشكالية معيار قابلية التكذيب، عند كارل بوبر في النظرية والتطبيق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠، ص ٧٥.
- (٣١) إيدموند هوسرل، أزمة العلوم الأوربية والفينمولوجيا الترانسندالية، ترجمة إسماعيل مصدق، ط١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ٥٣.
- (٣٢) - محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٥، ص ١٣٤.
- (٣٣) بناصر البغراتي، الاستدلال والبناء (بحث في خصائص العقلية العلمية)، دار الأمان، ط١، الرباط، ١٩٩٩، ص ١٧٣.
- (٣٤) غاستون باشلار، فلسفة الرافض، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الحداثة، ١٩٨٥، ص ١٠.
- (٣٥) يحي هويدي، ما هو علم المنطق؟، دراسة نقدية للفلسفة الوضعية المنطقية، مكتبة النهضة المصرية، ط١، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٨٢.
- (٣٦) المرجع نفسه، ص ١٨١.
- (37)- H.poincaré , la science et l'hypothèse , editions flammarion , paris , N.D , p 13.
- (٣٨) ياسين خليل، مقدمة في الفلسفة المعاصرة، مرجع سابق، ص ٢٦٢.
- (٣٩) أحمد عاطف، تقد العقل الوضعي، دار الطليعة للطباعة والنشر، ط١، بيروت، ١٩٩٢، ص ٨٩.
- (٤٠) سالم يافوت، فلسفة العلم المعاصرة ومفهومها للواقع، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت لبنان، ط١، ١٩٨٦، ص ١٧٢.
- (٤١) - توماس كوهن، بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال، مجلة عالم المعرفة، العدد ١٦٨، الكويت، ١٩٩٢، ص ١٢٨.

- (٤٢) المرجع السابق، ص ١٣٠.
- (٤٣) كمال بو منير، قراءات في الفكر النقدي لمدرسة فرانكفورت، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ط١، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٣٦.
- (٤٤) يحي هويدي، ما هو علم المنطق؟ دراسة نقدية للفلسفة الوضعية المنطقية، مكتبة النهضة المصرية، ط١، القاهرة، ١٩٦٦، ص ١٨٠.
- (٤٥) المرجع نفسه، ص ١٨١.
- (٤٦) كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة محمد البغدادى، مؤسسة الفكر العربي، ط١٠، بيروت، ٢٠٠٦، ص ٤٩.
- (٤٧) كارل بوبر، منطق البحث العلمي، المرجع السابق، ص ٣٦.
- (48)- Karl Popper , la logique de la découverte scientifique , Traduction de l'anglais , de n.thyssen , rutten et philippe , de vaux , avec une préface de jacques monod , Payot , paris , 1982 , p 13.
- (٤٩) كارل بوبر، منطق البحث العلمي، مرجع سابق، ص ٧١.
- (٥٠) المرجع نفسه، ص ٧٥.
- (51)- Karl Popper , la connaissance objective , traduit de l'anglais par jean jacques rosat , p 119.
- (٥٢) لخضر مذبوح، فكرة التفتح في فلسفة كارل بوبر، الدار العربية للعلوم، ط١، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٤٦.
- (٥٣) المرجع نفسه، ص ١٤٧.
- (٥٤) حنان على عوض، النزعة العلمية في فلسفة كارل بوبر بين التجربة والميتافيزيقا، دار الهدى، ط١، بيروت، ص ٧٩.
- (٥٥) سالم يافوت، فلسفة العلم المعاصرة ومفهومها للواقع، مرجع سابق، ص ١٢٥.
- (٥٦) كارل بوبر، منطق الكشف العلمي، ترجمة وتقديم ماهر عبد القادر محمد علي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٦، ص ٧٧.
- (٥٧) كارل بوبر، منطق الكشف العلمي، المرجع السابق، ص ٧٧.
- (٥٨) لخضر مذبوح، كارل بوبر ومشكلة المعرفة الاستقرائية ضمن كتاب مدخل جديد إلى فلسفة العلوم، مطبوعات جامعية منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٠، ص ١٣٤.
- (٥٩) المرجع نفسه، الصفحة نفسها.
- (٦٠) آلان شالمرز، نظريات العلم، ترجمة الحسين سبحان وفؤاد الصفا، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩١، ص ٣٤.
- (٦١) محمد محمد قاسم، في الفكر الفلسفي المعاصر رؤية علمية، دار النهضة العربية، ط١، ٢٠٠١، ص ٢٨٩.
- (62)- R.Bouverresse , Karl popper ou le rationalisme critique , librairie philosophique , j.vrin 1986 , p 54. □

(63)-Ibid, P56.

(٦٤) نقلا عن يمينى طريف الخولي، فلسفة العلم في القرن العشرين، الأصول الحصاد، الآفاق المستقبلية، عالم

المعرفة، عدد ٢٦٤، منشورات المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، ٢٠٠١، ص ٣٣٩.

(٦٥) الزواوي بغورة، الفلسفة واللغة، نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، دار الطليعة للطباعة

والنشر، ط١، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥، ص ٩٥.

(٦٦) المرجع نفسه، الصفحة نفسها

(٦٧) كارل بوبر، بحثا عن عالم افضل، ترجمة احمد مستجير، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٠١،

ص ٢١٦.

(٦٨) المرجع نفسه، ص ٢١٧.

(69)- Karl Popper , la connaissance objective , op.cit. p 120.

(٧٠) لخضر مذبوح، فلسفة كارل بوبر، دار الاملية للنشر والتوزيع، ط١، قسنطينة، الجزائر، ٢٠١١، ص ١٧٠.

(٧١) كارل بوبر، بحثا عن عالم افضل، مرجع سابق، ص ٣٥.

(72)- Karl Popper , la logique de la decouverte scientifique , op,cit ,p284.

(٧٣) يمينى طريف الخولي، فلسفة كارل بوبر، منطق العلم، منهج العلم، مرجع سابق، ص ٢٧٦-٢٧٨

(74)- Marconi , la philosophie du langage au xx siècle , traduit de l'italien de M.Valansi ,
editions de l'eclat , 197 , p 71.

(٧٥) جمال حمود، فلسفة اللغة عند فتنجشتاين، مرجع سابق، ص ١٦٤.

(76)- Granger, L.Wittgenstein, philosophie de tout temps, ed seghers, paris, 1969, p2.

(77)Black, Acompanionto wittgenstein's tractatus , cambridge university , press, 1964,
p73.

(٧٨) صلاح اسماعيل، نظرية المعرفة المعاصرة، دار قباء الحديثة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ١٠٩.

(٧٩) عزمي اسلام، شروحاته عن الرسالة المنطقية الفلسفية لفتنجشتاين، مرجع سابق، ص ١٦٩.

(٨٠) محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، مرجع سابق، ص ٥٤.

(81)-J.Malherbe , langage ordinaire et philosophie chez le second wittgenstein séminaire
de philosophiedu langage (1979-1980) lanvin , paris , 1981 , p 15

(٨٢) زكرياء ابراهيم، دراسات في الفلسفة المعاصرة، مرجع سابق، ص ٢٥٩.

(83)- J.katz , la philosophie du langage , op cit , p 13.

(٨٤) سامي ادهم، فلسفة اللغة، تفكيك العقل اللغوي، بحث ايستيمولوجي انطولوجي، المؤسسة الجامعية

للدراسات والنشر والتوزيع، ط١، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٣٧.

(85) J.Malherbe , langage ordinaire et philosophie chez le second wittgenstein , op.cit , p
14.

(86)- Malherbe ,j. langage or dinaive et philosophie chez le second wittgenstein , op.cit , p
14.

(٨٧) زكرياء ابراهيم، دراسات في الفلسفة المعاصرة، مكتبة مصر القاهرة، ط١، ١٩٦٨، ص ٢٥٩.

- (88)- wittgenstein, investigations philosophiques, trad. Française par p.klossowski, ed gallimard, 1961, sec 7, p110.
- (89)- ibid , sec 142 , p 108.
- (٩٠) محمد مهران رشوان، دراسات في فلسفة اللغة، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٠٨.
- (91)- wittgenstein , investigations philosophiques , op,cit , sec 108 , p 108.
- (92)-wittgenstein , investigations philosophiques , op,cit , sec 340, p 108. □
- (93)- Ibidem.
- (٩٤) ألفرد جولس آير، الفلسفة في القرن العشرين، ترجمة بهاء درويش، مراجعة امام عبد الفتاح امام، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، ص ٢٥٣.
- (٩٥) عزمي اسلام، فتجنشتاين، سلسلة نوايغ الفكر الغربي، مرجع سابق، ص ٢٦٩.
- (٩٦) عزمي اسلام، فتجنشتاين، المرجع السابق، ص ٢٧٠.
- (٩٧) علي بحري، المعنى وتطوره عند فتجنشتاين، بحث مقدم لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في الفلسفة، اشرف عمار الطالبلي، جامعة الجزائر، (١٩٨٠-١٩٨١) ص ٢٥٧.
- (٩٨) زكرياء ابراهيم، دراسات في الفلسفة المعاصرة، مرجع سابق، ص ٢٥٧.
- (٩٩) عبد الرحمان بدوي، اللغة والمنطق في الدراسات الحالية، مجلة فكر ونقد، ج، ١، عدد ١، ١٩٧١، ص ٧٢.
- (١٠٠) فتجنشتاين، بحوث فلسفية، ترجمة عزمي اسلام، تقديم عبد الغفار مكاوي، الكويت، ١٩٨٠، ص ٢٠.
- (101)- Wihgenstein , investigations philosophiques , op,cit , sec 12 , p 110.

قائمة المصادر والمراجع

١- المصادر:

أ- باللغة العربية:

- الفرد جولس آير، الفلسفة في القرن العشرين، ترجمة بهاء درويش، مراجعة إمام عبد الفتاح إمام، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، د ت.
- رودولف كارناب، الأسس الفلسفية للفيزياء، ترجمة وتقديم السيد نفادي، ط١، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٩٣.
- هانز رايشنباخ، نشأة الفلسفة العلمية، ترجمة فؤاد زكريا، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ط٢، ١٩٧٩.

ب- باللغة الانجليزية:

- A.J.Ayer, Language Truth And Logic , Newyork Dover Publications , INC , 1946
- A.J.Ayer, The Vienna Circle, In The Revolution In Philosophy, Edited by A. Ayer Macmillan, And Company London, 1977.

ج- باللغة الفرنسية:

- A.J.Ayer, Langage Vérité et Logique, Trad, Josephohana, Edit Flammrion, Paris, 1956.

٢- المراجع:

أ- باللغة العربية:

- الزواوي بغورة، الفلسفة واللغة، نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، ط١، دار الطليعة، بيروت، ٢٠٠٥.
- أحمد عاطف، نقد العقل الوضعي، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٢.
- آلان شالمرز، نظريات العلم، ترجمة الحسين سبحان وفؤاد الصفا، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩١.
- إدموند هوسرل، أزمة العلوم الأوربية والفنومولوجيا الترنسندنتالية، ترجمة إسماعيل، مصدق، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٨.
- توماس كوهن، بنية الثورات العلمية، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٦٨، الكويت، ١٩٩٢.
- حنان علي عوض، النزعة العلمية في فلسفة كارل بوبر بين التجربة والميتافيزيقا، ط١، دار الهدى، بيروت، ٢٠٠٢.
- كارل بوبر، منطق الكشف العلمي، ترجمة وتقديم، ماهر عبد القادر محمد علي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٨٦.
- كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة محمد البغدادي، ط١٠، مؤسسة الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠٦.
- كمال بومنير، قراءات في الفكر النقدي لمدرسة فرانكفورت، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٢.

- لود فيج فتنجشتاين، رسالة منطقية فلسفية، ترجمة عزمي إسلام، مراجعة وتقديم زكي نجيب محمود، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨.
- لود فيج فتنجشتاين، بحوث فلسفية، ترجمة عزمي إسلام، تقديم عبد الغفار مكاوي، الكويت، ١٩٨٠.
- لخضر مذبوح، كارل بوبر ومشكلة المعرفة الاستقرائية، ضمن كتاب جماعي مدخل جديد إلى فلسفة العلوم، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة، ٢٠٠٠.
- محمد مهران رشوان، دراسات في فلسفة اللغة، دار قباء للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨.
- محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥.
- محمود فهمي زيدان، الاستقراء والمنهج العلمي، دار الجامعات المصرية، القاهرة د.ت.
- ماهر اختيار، اشكالية معيار قابلية التكذيب عند كارل بربر في النظرية والتطبيق منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١٠.
- محمد محمد قاسم، في الفكر الفلسفي المعاصر، رؤية علمية، دار النهضة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠١.
- ناصر البغراتي، الاستدلال والبناء بحث في خصائص العقلية العلمية، دار الأمان المركز الثقافي العربي، ١٩٩٩.
- غاستون باشلار، فلسفة الرفض، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الحداثة، ١٩٨٥.
- سالم يافوت، فلسفة العلم المعاصر ومفهومها للواقع، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر بيروت، ١٩٨٦.
- يحي هويدي، الفلسفة الوضعية المنطقية في الميزان، مكتبة، النهضة، المصرية، ١٩٧١.
- يحي هويدي، ما هو علم المنطق، دراسة نقدية للفلسفة الوضعية المنطقية، مكتبة النهضة العربية، ط١، القاهرة، مصر، ١٩٩٦.
- ياسين خليل، مقدمة في الفلسفة المعاصرة، منشورات، الجامعة الليبية، ط١، ١٩٧٠.

ب- باللغة الانجليزية:

- M. Black, Acompanion to wittgensteins tractatus. cambridgege university, press, 1964.
- W.V.Quine, Word And Object, Massachussettes Instituts Of Technology Press.u.s.a, 1st ed , 1964.

ج- باللغة الفرنسية:

- D. Marconi, La Philosophie Langage aux siècle, traduit de l'italien de M.valansi, éditions De L'éclat, 1997.
- J.katz, La Philosophie Du Language, Lradde J. Gazio,éditions Payot, 1966.
- J.P. Lalherbe, Langage Ordinaire Et Philosophie Chez Le Second Wittgenstein, Lanvin, Paris, 1981.
- G.Granger, L.Wihgenstein, Philosophie De Temps Ed Seg Hers, Paris, 1969.
- Karl Popper, La Logique De La Découverte Scientifique, Traduit de L'anglais Par Nthyssn-Rutten Et Phillippe De Vaux Avec Une Préface De Jacques Monod Payot, Paris 1982.
- Karl Popper, La Connaissance Objective Traduit De L'aglais. Parcatheri Ne Bastyns Edition Complexe, 1985.
- L.Wittgenstein, Investions Philosophiques,Trad Française Par p. Klossowski, ed Gallimard, 1961.
- Louis Vax , Lémpirisme Logique , P.u.f , Paris , Edition, 1970
- R.Bouversse, Karl Popper Ou Le Rationalism Critique, edition, paris librairie Philosophique. J.Vrin, 1986.

٣- المجلات والدوريات:

- الشريف زيتوني, اشكالية حصر وظيفة الفلسفة في التحليل المنطقي للغة, مجلة أيس, العدد ٠٤, منشورات دار الأخبار للصحافة, الجزائر, ٢٠١١.
- صلاح اسماعيل عبد الحق, المعنى والتحقق, المجلة الفلسفية العربية, المجلد ٣, العدد ٠١, صادرة عن الجمعية الفلسفية العربية, عمان الأردن, ١٩٩٢.
- عزمي اسلام, فتجنشتاين وفلسفة التحليل, مجلة عالم الفكر, ج٣, العدد ٠٤, وزارة الإعلام, الكويت, ١٩٧٣.

٤- الرسائل الجامعية:

- علي بحري, المعنى وتطوره عند فتجنشتاين, بحث مقدم لنيل دبلوم الدراسات المعمقة في الفلسفة, إشراف عمار طالبي, جامعة الجزائر, معهد العلوم الاجتماعية, (١٩٨٠ - ١٩٨١).